

دور المساعدة النقدية والقسائم والاستعداد لمساعدات النقد والقسائم في التوطين



Photo: © Corrie Butler / IFRC

جدول المحتويات

١. جدول المحتويات

٢. ملخص تنفيذي

٣. مقلمة

- مقدمة
- المنهجية
- محددات

٤. إطار البحث

- ما هو التوطين؟
- ما الذي يحاول تحقيقه من خلال التوطين؟
- الأبعاد السبعة للتوطين
- القوة والتوطين
- المساعدة النقدية والقسائم والتوطين

٥. دور التطوير التنظيمي وبناء القدرات في التوطين

كيف نحدد القدرة؟

٦. النتائج الرئيسية

- التمويل
- الشراكات وطرق العمل
- القدرة
- المشاركة
- التنسيق
- الرؤية
- تأثير السياسة

٧. هل ساعد الاستعداد للمساعدة النقدية والقسائم على تغيير السلطة؟

٨. استنتاج

٩. التوصيات والفرص

١٠. المرفقات / المراجع

- المرجعي
- الملحق ١: المخبرون الرئيسيون
- الملحق ٢: مقابلة شبه منظمة أسئلة
- الملحق ٣: الاستعداد النقدي من أجل استجابة فعالة

^١ شكر وتقدير

مع الشكر لجميع الذين ساهموا بوقتهم ووجهات نظرهم في هذا التقرير، وخاصة لموظفي الجمعية الوطنية الذين شاركوا عن طيب خاطر تجاربهم وتعلمهم.



ملخص تنفيذي



منذ القمة العالمية للعمل الإنساني لعام ٢٠١٦ في عام ٢٠١٦، كان هناك تركيز متزايد عبر النظام الإنساني على كل من المساعدة النقدية والقسائم والتوطين. وقد أدى ذلك إلى استيعاب كبير في استخدام المساعدات النقدية والقسائم، لكن التقدم في التوطين كان محدودًا بدرجة أكبر. ويعزى ذلك إلى عوامل مختلفة، من الحواجز الهيكلية في نظام التمويل إلى عدم رغبة الجهات الفاعلة الدولية في الالتزام بالتغييرات المنهجية المطلوبة.

سلط الجمع بين جائحة كوفيد-١٩ والاستجابة العالمية لمقتل جورج فلويد في الولايات المتحدة الأمريكية الضوء على الحاجة إلى التغيير، وسلط الضوء على هيمنة الجهات الفاعلة الدولية في النظام الإنساني وكيفية استمرار جذوره الاستعمارية لتظهر اليوم.

تمشيا مع هذه المناقشات الأوسع نطاقا، كلفت مجموعة العمل النقدية التابعة لحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة) مركز المساعدات النقدية التابع للحركة بالبحث في الروابط بين المساعدة النقدية والقسائم والتوطين، لفهم كيف يمكن أن تساعد المساعدة النقدية والقسائم في زيادة توطيد وتعزيز العمل الإنساني المحلي. على وجه التحديد، يسعى للإجابة على الأسئلة التالية:

أسئلة البحث

١. كيف يمكن أن تساعد المساعدة النقدية والقسائم في تعزيز صوت الجمعيات الوطنية وتأثيرها في الاستجابة الإنسانية على المستويين المحلي والوطني، وتساعد في وضعها كشريك مفضل للجهات الفاعلة الأخرى؟

٢. هل يساعد بناء القدرة على المساعدة النقدية والقسائم على تعزيز أجندة التوطين، وإذا كان الأمر كذلك، فكيف تفعل ذلك؟

٣. ما الدروس التي يمكن تعلمها من تجارب الجمعيات الوطنية واستجابتها للمساعدات النقدية والقسائم للمساعدة في دفع التوطين داخل الحركة وفي القطاع الإنساني الأوسع؟

التوطين والمساعدة النقدية والقسائم

تشارك المساعدة النقدية والقسائم والتوطين في العديد من الأهداف والنتائج المشتركة، بما في ذلك اللامركزية في صنع القرار الإنساني، وتمكين المجتمعات المحلية والجهات الفاعلة، وزيادة أهمية المساعدة الإنسانية وفعاليتها من حيث التكلفة، وتحويل الهياكل والأنظمة الإنسانية التقليدية. علاوة على ذلك، يمكن أن يعزز كل منهما الآخر، مع المساعدة النقدية والقسائم التي تساعد في دفع التوطين وتوطين المساعدات النقدية والقسائم لتحسين النتائج الإنسانية. فمثلا:



التمويل

شهدت الجمعيات الوطنية نموًا في كمية التمويل المتاح لها بسبب زيادة قدرتها على المساعدة النقدية والقوائم. ومما لا يثير الدهشة، أن توافر التمويل كان يعتمد على السياق، وقد أثبتت القدرة على تقديم مساعدات نقدية وقوائم عالية الجودة أنها مفتاح الوصول إلى مثل هذه الفرص. ومع ذلك، لا تزال الغالبية العظمى من التمويل تأتي من شركاء الحركة، مما يسلط الضوء على أن الحواجز الهيكلية، مثل زيادة نفور المانحين من المخاطرة والعناية الواجبة الصارمة أو متطلبات مكافحة الإرهاب، لا تزال موجودة بالنسبة للجمعيات الوطنية وكذلك الجهات الفاعلة الإنسانية المحلية والوطنية الأخرى.



الشراكات وطرق العمل

تمثل الأساليب التعاونية الجديدة ونماذج تشغيل المساعدة النقدية والقوائم خطرًا وفرصة للجمعيات الوطنية. فمن ناحية، تميل إلى أن تكون أنظمة على المستوى الوطني من أعلى إلى أسفل، وتفضل المنظمات الكبيرة ذات الموارد الجيدة والجهات الفاعلة في القطاع الخاص، مع مشاركة قليلة للجهات الفاعلة المحلية والوطنية في كيفية تنظيمها وعدم وجود طريق واضح لمشاركة أكبر. من ناحية أخرى، فإن وصول الجمعيات الوطنية، والوصول إليها، ووجودها المجتمعي طويل الأمد يعني أنها في وضع فريد للمساهمة في تقديم الخدمات المهمة في آخر ميل وخدمات أخرى. كما توجد أمثلة على نماذج تعاونية ناجحة بقيادة محلية لعبت فيها الجمعيات الوطنية دورًا مركزيًا. ومع ذلك، تظهر التجربة أن المشاركة في مثل هذه الآليات قد لا تتماشى دائمًا مع الأولويات الاستراتيجية للجمعيات الوطنية وقد تعرض للخطر المبادئ الأساسية. لذلك ينبغي اتخاذ القرارات بشأن كيفية التعامل مع نماذج التشغيل هذه وكيفية استخدامها على أساس كل حالة على حدة.



القدرة

إن طبيعة المساعدة النقدية والقوائم تعني أن المجتمعات المتضررة لها دور أكبر في تقرير كيفية إنفاق المساعدة الإنسانية. أثبتت التحويلات النقدية الجماعية فعاليتها بشكل خاص في نقل سلطة اتخاذ القرار من المنظمات الإنسانية إلى المجتمع. ومع ذلك، فقد أظهرت الدراسات السابقة أن متلقي المساعدة النقدية والقوائم غالبًا لا يشعرون بالمشاركة في البرامج التي تستخدم المساعدة النقدية والقوائم أكثر من تلك التي تستخدم طرائق أخرى. لذلك، هناك حاجة إلى مزيد من العمل لضمان مشاركة المجتمعات بشكل هادف في كل مرحلة من مراحل دورة البرنامج.

- يمكن أن تساعد المساعدة النقدية والقوائم في تمكين السكان المتضررين من الأزمات، ومنحهم رأيًا أكبر في القرارات المتعلقة بكيفية إنفاق المساعدة الإنسانية. ومع ذلك، هناك القليل من الأدلة على أنهم أكثر انخراطًا في تصميم وتخطيط المساعدة النقدية والقوائم، من خيارات الاستجابة الأخرى.
- وهو يستفيد من الأسواق المحلية والتجار ويوفر فرصًا للشراكة مع مقدمي الخدمات المالية المحليين والجهات الفاعلة في القطاع الخاص، مما يعود بالفوائد على الاقتصاد المحلي.
- من خلال مواءمة برامج الحماية الاجتماعية الإنسانية والحكومية، يمكن أن تعزز العلاقة بين الجهات الفاعلة في المجال الإنساني والحكومة المحلية.
- تمنح قدرة أقوى على المساعدة النقدية والقوائم بين الجهات الإنسانية المحلية والوطنية مزيدًا من المصدقية بصفقتها جهات فاعلة في المجال الإنساني يمكنها تقديم المزيد من المساعدة ذات الصلة.

بالنظر إلى هذه الفوائد المحتملة، وعدم إحراز تقدم حتى الآن، هناك حاجة معترف بها لتسريع الجهود نحو استجابة مساعدة نقدية وقوائم أكثر محلية. إن الدور المساعد للجمعيات الوطنية، ومدى وصولها والوصول إليها، وعلاقتها طويلة الأمد مع المجتمعات، يعني أن لديها دورًا رئيسيًا تلعبه في استجابة مساعدة نقدية وقوائم أكثر محلية. ومع ذلك، غالبًا ما تُمنع الجمعيات الوطنية من القيام بذلك لأنها - مثل الجهات الفاعلة الإنسانية الوطنية والمحلية الأخرى - تواجه اختلافات في توازن القوى وتفتقر إلى الوصول إلى تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به على نطاق كاف.

الموجودات

توسعت الحركة بشكل كبير في استخدامها للمساعدة النقدية والقوائم في السنوات الأخيرة: في الوقت الحالي، استخدمت أكثر من ٨٠ جمعية وطنية المساعدة النقدية والقوائم خلال استجابة كوفيد-١٩، واستثمر أكثر من ٦٥ جمعية في بناء مساعداتهم النقدية والقوائم التنظيمية والتقنية القدرة، باستخدام الاستعداد النقدي للحركة من أجل نهج استجابة فعالة، ومبادرة التنمية التنظيمية الخاصة بالمساعدة النقدية والقوائم.

باستخدام أبعاد التوطن السبعة لشبكة "ستارت" - التمويل، والشراكات، والقدرات، والمشاركة، والتنسيق، والرؤية وتأثير السياسة - كإطار عمل، توضح هذه الدراسة أن اتباع نهج التطوير التنظيمي لبناء القدرة على المساعدة النقدية والقوائم يمكن أن يساعد في تعزيز الدور الجمعيات الوطنية في استجابة المساعدة النقدية والقوائم، ومساعدتها كأبرز الجهات الفاعلة الإنسانية المؤثرة.

استندت النتائج التالية إلى ٢٦ مقابلة، بما في ذلك مع ١٠ جمعيات وطنية عبر أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.



تأثير السياسات

يتزايد الاعتراف بالجمعيات الوطنية لجودتها العالية واستجابتها للمساعدات النقدية والقوائم، وقد أدى ذلك إلى قدرتها على التأثير على سياسة الحكومة بشأن المساعدات النقدية والقوائم وتوجيه الاستجابة الإنسانية. لقد خلق جائحة كوفيد-١٩ فرصًا إضافية للجمعيات الوطنية لتعزيز علاقتها مع الحكومة ودعم برامج الحماية الاجتماعية الخاصة بها، لكن كونها ”جاهزة للنقد“ كان أمرًا ضروريًا حتى تتمكن من الاستفادة من ذلك.



الثقة بالنفس والمصداقية

على وجه الخصوص، اكتسبت الجمعيات الوطنية أيضًا الثقة في قدراتها الخاصة وميزتها النسبية نتيجة الاستعداد للمساعدة النقدية والقوائم، وهي نتيجة مهمة بالنظر إلى أن دراسة سابقة وجدت أن أحد أكبر العوائق أمام التوطن كان تدني احترام الذات لدى الفاعلين الإنسانيين المحليين والوطنيين. كما أدى بشكل واضح إلى تغيير في كيفية نظر الجهات الفاعلة الأخرى إلى الجمعيات الوطنية، سواء كانت الحكومة أو وكالات الأمم المتحدة أو المنظمات الإنسانية الأخرى. أدى تقديم مساعدات نقدية وقوائم عالية الجودة إلى ظهور أدوار أكثر بروزًا في الاستجابة الإنسانية، مع تمتع الجمعيات الوطنية برؤية أكبر ومصداقية وتأثير أكبر بصفتها جهة فاعلة في مجال المساعدة النقدية والقوائم.



المشاركة

إن طبيعة المساعدة النقدية والقوائم تعني أن المجتمعات المتضررة لها دور أكبر في تقرير كيفية إنفاق المساعدة الإنسانية. أثبتت التحويلات النقدية الجماعية فعاليتها بشكل خاص في نقل سلطة اتخاذ القرار من المنظمات الإنسانية إلى المجتمع. ومع ذلك، فقد أظهرت الدراسات السابقة أن متلقي المساعدة النقدية والقوائم غالبًا لا يشعرون بالمشاركة في البرامج التي تستخدم المساعدة النقدية والقوائم أكثر من تلك التي تستخدم طرائق أخرى. لذلك، هناك حاجة إلى مزيد من العمل لضمان مشاركة المجتمعات بشكل هادف في كل مرحلة من مراحل دورة البرنامج..



التنسيق

نتيجة للاستعداد للمساعدة النقدية والقوائم، تشارك الجمعيات الوطنية بنشاط أكبر في مجموعات العمل النقدية على المستوى الوطني، مع تولي العديد منها أدوارًا قيادية. في هذا المنصب، تمكنوا من استخدام دورهم المساعد لتقوية العلاقة بين المنظمات الإنسانية والحكومة المحلية، وتحسين المواءمة بين برامج الحماية الاجتماعية والبرامج الإنسانية. كان هذا صحيحًا بشكل خاص خلال جائحة كوفيد-١٩، الذي شهد زيادة سريعة في استخدام التحويلات النقدية في برامج الحماية الاجتماعية، وتنسيقًا أوثق بين برامج شبكات الأمان الاجتماعي الإنسانية والحكومية. ومع ذلك، غالبًا ما يؤدي نقص الموارد إلى صعوبة المشاركة المنتظمة في آليات التنسيق على الجمعيات الوطنية، حتى في البلدان التي تقود فيها مجموعة العمل المعنية بالنقد؛ ومن المفهوم أن هذا يؤثر على قدرتهم على المشاركة بشكل هادف في المناقشات وعلى ظهورهم كجهة فاعلة في مجال المساعدة النقدية والقوائم..



الرؤية

لاحظت الجمعيات الوطنية زيادة الظهور في الداخل وعلى الصعيد الدولي بسبب قدرتها على تقديم مساعدات نقدية وقوائم عالية الجودة في الوقت المناسب. أفاد البعض أن المساعدة النقدية والقوائم منحتهم ”وجهًا“ وزادت من مكانتهم لدى الحكومة وفي المجتمعات التي يعملون فيها. وأفاد آخرون أن شركاء الحركة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى أبدوا اهتمامًا أكبر بالعمل معهم، وفي كثير من الحالات طلبوا دعمهم ومشورتهم وتوجيههم. وحيثما عملت الجمعيات الوطنية على الدعاية لأنشطتها الخاصة بالمساعدة النقدية والقوائم، فقد أدى ذلك إلى رفع مكانتها وترجمتها إلى زيادة التمويل والاعتراف. ومع ذلك، في كثير من الحالات، لا يتم إعطاء الأولوية لذلك بشكل كافٍ؛ وبالتالي، فإن المزيد من الاستثمار في الاتصالات الخارجية سيساعد على تحقيق هذه الإمكانيات.

مقدمة



شكر وتقدير

مع الشكر لجميع الذين ساهموا بوقتهم ووجهات نظرهم في هذا التقرير، وخاصة لموظفي الجمعية الوطنية الذين شاركوا عن طيب خاطر تجاربهم وتعلمهم.

مقدمة

عبر العمليات الإنسانية، كان هناك تركيز متزايد في السنوات الأخيرة على كل من التوطين والمساعدة النقدية والقوائم، مدفوعاً إلى حد كبير بالالتزامات التي تم التعهد بها بموجب الصفقة الكبرى ومؤخراً، جائحة كوفيد-١٩. تم استخدام المساعدات النقدية والقوائم بشكل كبير، حيث تضاعفت قيمة هذه المساعدة بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٩ لتصل إلى ٥.٦ مليار دولار (متكالف-هوف. و آخرون، ٢٠٢٠). ومع ذلك، كان هناك تقدم محدود في التوطين، مع "عدم وجود تحول على مستوى النظام حتى الآن" (المرجع نفسه) في دور الجهات الفاعلة الإنسانية المحلية والوطنية في الاستجابة الإنسانية. لا يزال هناك عدد من العوائق المهمة التي تحول دون التقدم، بما في ذلك نقص التمويل المناسب لتمكين شراكات أكثر فعالية، والمخاوف المستمرة بين الجهات الفاعلة الدولية بشأن المخاطر الفعلية والمتصورة - لمنظمتهم، وحصتهم في السوق والاستجابة. مجتمعة، يشير هذا إلى أن المجتمع الدولي لا يزال غير راغب في الالتزام بالتغييرات المنهجية اللازمة لتحويل السلطة إلى الجهات الفاعلة المحلية والوطنية، مع عدم كفاية الحوافز لدفعهم للقيام بذلك (المرجع نفسه). وقد أعاقَت الخلافات حول ماهية التوطين وما تحاول تحقيقه وكيفية قياس التقدم في هذا المجال.

هناك بعض الأدلة على أن هذا بدأ يتغير، مدفوعاً جزئياً بجائحة كوفيد-١٩، والاستجابة العالمية لمقتل جورج فلويد في الولايات المتحدة. في حين أن قيود السفر المتعلقة بالوباء حدت من توافر الدعم الدولي للأزمات الإنسانية في عام ٢٠٢٠، فقد أدى هذا الأخير إلى انعكاسات واسعة النطاق على العنصرية ومناهضة العنصرية وهياكل السلطة المتأصلة في النظام الإنساني التي تهدف التوطين إلى تحديها (انظر، على سبيل المثال، التقرير المقبل بتكليف من الصليب الأحمر البريطاني، التوطين في الاستجابة الإنسانية لكوفيد-١٩ وطومسون رويتز وأعمال المعونة، ٢٠٢١). لذلك، من نواحٍ عديدة، لم تكن الحاجة إلى استجابة إنسانية محلية أكثر وضوحاً ولم تكن في الوقت المناسب.

إدراكاً لـ "كيف يمكن أن يؤدي التوطين إلى تعزيز كفاءة وفعالية المساعدة النقدية والقوائم، وكيف يمكن للمساعدة النقدية والقوائم أن تعزز المبادئ الرئيسية لاستجابة أكثر محلية" (متكالف-هوف. و آخرون، ٢٠٢٠)، تم إنشاء مسار العمل النقدي مسار عمل فرعي للتوطين في عام ٢٠١٩ للاستفادة من هذه الروابط والفرص المتاحة لكليهما لتعزيز بعضهما البعض. وتشمل هذه دور المساعدة النقدية والقوائم في تقوية الأسواق المحلية، والفرص التي توفرها للعمل مع الجهات الفاعلة المحلية في القطاع الخاص، وقدرتها على تعزيز ودعم صنع القرار من قبل المجتمعات المتضررة.

اعترافاً بالدور الفريد والرئيسي الذي تؤديه حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر في تعزيز التوطين من خلال جمعياتها الوطنية، كلف فريق العمل النظير النقدي التابع لها بإجراء بحث لفحص الروابط بين المساعدة النقدية والقوائم والتوطين وفهم ما إذا كانت المساعدة النقدية والقوائم وكيفية ذلك يمكن أن تساعد في تعزيز التوطين والنهوض به.

مع التركيز على الجمعيات الوطنية التي سعت إلى بناء قدراتها على المساعدة النقدية والقوائم من خلال الاستعداد النقدي للحركة من أجل نهج استجابة فعالة، يهدف هذا البحث إلى الإجابة على الأسئلة التالية:

أسئلة البحث

١. كيف يمكن أن تساعد المساعدة النقدية والقوائم في تعزيز صوت الجمعيات الوطنية وتأثيرها في الاستجابة الإنسانية على المستويين المحلي والوطني، وتساعد في وضعها كشريك مفضل للجهات الفاعلة الأخرى؟

٢. هل يساعد بناء قدرات المساعدة النقدية والقوائم على تعزيز أجندة التوطين، وإذا كان الأمر كذلك، فكيف يتم ذلك؟

٣. ما الدروس التي يمكن تعلمها من تجارب الجمعيات الوطنية واستجاباتها للمساعدات النقدية والقوائم للمساعدة في دفع التوطين داخل الحركة وفي القطاع الإنساني الأوسع؟

محددات

إن استخدام نهج "كرة الثلج" لأخذ العينات لديه القدرة على تحيز اختيار الجمعيات الوطنية لأنه يعتمد على المعرفة الشخصية والصلات الفردية. وبالتالي، فإن الجمعيات الوطنية المدرجة في الدراسة ليست ممثلة، وقد لا تعكس خبرة جميع الجمعيات الوطنية التي قامت بالتأهب للمساعدة النقدية والقوائم.

اعتمدت هذه الدراسة أيضًا نهجًا من أعلى إلى أسفل، مع قرارات حول كيفية المضي قدمًا والأسئلة التي يجب طرحها المتفق عليها من قبل شركاء الحركة وموظفيها في شمال الكرة الأرضية. هناك قيود واضحة على هذا النهج، لا سيما بالنسبة لدراسة التوطين. وبالتالي، ستستفيد الأبحاث اللاحقة من المشاركة الأكثر شمولاً للجمعيات الوطنية من "شمال الكرة الأرضية" في كل مرحلة من مراحل العملية لضمان طرح الأسئلة الصحيحة واستفادتها بالكامل من النتائج. يمكن أن يشمل ذلك المشاركة في قيادة البحوث المستقبلية أو إجراء ورشة عمل لتصميم الدراسة مع ممثلين من جمعيات وطنية مختلفة.

للمنهجية

تم إجراء مراجعة الأدبيات لتوفير إطار نظري للدراسة، لفحص الروابط النظرية والموضوعية بين المساعدة النقدية والقوائم والتوطين وتحديد كيفية تعزيز الاثنين بشكل متبادل.

ساعدت المشاورات مع الموظفين داخل مركز النقد للصليب الأحمر البريطاني، بالإضافة إلى آخرين داخل الحركة، على تحديد الجمعيات الوطنية التي قامت بتأهب الحركة النقدية والقوائم من أجل نهج استجابة فعالة والذين عُرفوا بأنهم حققوا تغييرات تنظيمية وبرامجية يمكن إثباتها مثل نتيجة. تم ذلك من خلال نهج "كرة الثلج"، حيث طُلب من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم تقديم اقتراحات للآخرين الذين يعرفون أن لديهم خبرة ذات صلة. تم استبعاد بعض الجمعيات الوطنية أيضًا من هذه الدراسة حيث كان من المعروف أنها ساهمت بوقت كبير في مبادرات بحثية أخرى.

ثم أجريت مقابلات شبه منظمة مع المخبرين الرئيسيين من كل من الجمعيات الوطنية المحددة وكذلك مع الموظفين المعنيين من الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والجمعيات الوطنية الشريكة. في المجموع، تم تضمين عشر جمعيات وطنية في الدراسة - حوالي ١٥٪ من أكثر من ٦٥ جمعية وطنية استثمرت في الاستعداد للمساعدة النقدية والقوائم (الصليب الأحمر البريطاني، ٢٠٢١). يمكن الاطلاع على قائمة كاملة بالأشخاص الذين تمت مقابلتهم في الملحق ١؛ الاستبيانات شبه المنظمة المستخدمة في المقابلات متوفرة في الملحق ٢.

¹ تشير الجمعيات الوطنية الشريكة إلى الجمعيات الوطنية من بلد آخر التي تقدم الدعم لأولئك - الذين يشار إليهم غالبًا باسم الجمعيات الوطنية المضيفة - الذين يستجيبون لكوارثة في بلدهم.

إطار البحث



ما هو التوطين؟

تُعرّف الصفقة الكبرى على نطاق واسع التوطين بأنه "عمل إنساني مبدئي [يكون] محلياً قدر الإمكان ودولياً حسب الضرورة، [ويمكن تحقيقه من خلال] المشاركة [بالمشاركة] مع المستجيبين المحليين والوطنيين بروح من الشراكة ... لتعزيز بدلاً من ذلك بدلاً من استبدال القدرات المحلية والوطنية (اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، ٢٠١٦) ومع ذلك، يرى آخرون أنها عملية وليست عملاً إنسانياً محلياً بحد ذاته (فاست و بينيت، ٢٠٢٠). على سبيل المثال، عرفها الفاعلون المحليون في منطقة المحيط الهادئ على أنها "عملية إدراك واحترام وتعزيز استقلالية القيادة وصنع القرار من قبل الجهات الفاعلة الوطنية في العمل الإنساني، من أجل تلبية احتياجات السكان المتضررين بشكل أفضل" (أيوبي وآخرون، ٢٠١٧)، بينما تصفها منظمة أوكسفام بأنها "عملية تحويلية للتعرف على القدرات الإنسانية والقيادية المحلية والوطنية واحترامها والاستثمار فيها، من أجل تلبية احتياجات المجتمعات المتضررة من الأزمات بشكل أفضل" (مبادرات التنمية، ٢٠١٨).

عادة ما تقع محاولات تعريف التوطين وما تحاول تحقيقه ضمن سلسلة متصلة بين أولئك الذين يرونها وسيلة لجعل المساعدة الإنسانية أكثر فاعلية، وأولئك الذين يرونها كوسيلة لمعالجة المشاكل الهيكلية في النظام الإنساني والتي نتج عنها تركيز الموارد والسلطة واتخاذ القرار مع الفاعلين الدوليين. تمت الإشارة إلى هذه على التوالي باسم اللامركزية والتفسيرات التحويلية للتوطين (فان بربانت و باتيل، ٢٠١٨).

ما الذي يحاول تحقيقه من خلال التوطين؟

يميل الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، ٢٠١٨) نحو نهج اللامركزية، حيث ينص على ما يلي:

الهدف العام من التوطين هو تحسين الاستجابة الإنسانية، وضمان الوصول إلى جميع المحتاجين إلى مساعدة إنسانية عالية الجودة وفعالة ومستدامة تتسم بالكفاءة والفعالية والملاءمة للغرض ... وهذا يتعلق بالتكامل، الذي يتطلع إلى تحقيق التوازن بين العمل المحلي والدولي من أجل تعظيم المزايا النسبية لكليهما وزيادة فعالية الاستجابة الإنسانية في سياق معين.
(التأكيد في الأصل)

من خلال اتباع نهج تحولي أكثر، يلتزم الموقعون على ميثاق التغيير (٢٠١٥) "بإحداث التغيير ضمن طرق العمل التنظيمية الخاصة بهم حتى يتمكن الفاعلون الوطنيون المتمركزون في الجنوب من لعب دور أكبر وأكثر بروزاً في الاستجابة الإنسانية". هذا يعترف صراحة بأن هدف التوطين هو تعزيز القيادة المحلية وصنع القرار. وبالمثل، تعمل شبكة NEAR، وهي حركة من منظمات المجتمع المدني من جنوب الكرة الأرضية، من أجل "إعادة هيكلة الاستجابة العالمية للتحديات البشرية والاقتصادية والبيئية بحيث تكون الإجراءات اللازمة للتصدي لها مدفوعة ومملوكة محلياً، وتعزيز الإنصاف، والكرامة، والحيوية. الشراكات المسؤولة ٢٠١٩"



من الناحية العملية، هناك تداخل واضح بين الاثنين: مع التوطن الحقيقي، تأتي قيادة محلية أقوى واستجابة إنسانية أكثر فاعلية، ويتعين على الجهات الفاعلة الإنسانية السعي باستمرار لتحقيق كليهما. ونتيجة لذلك، تنظر هذه الدراسة في التوطن - وعلاقته بالمساعدة النقدية والقوائم - من خلال عدسة تحويلية ولا مركزية.

الأبعاد السبعة للتوطن

تاريخياً، اتجهت المناقشات حول التوطن إلى التركيز على التمويل، وتحديدًا تحسين جودة وتوافر التمويل للجهات الإنسانية المحلية والوطنية؛ ومع ذلك، من المعترف به بشكل متزايد أن التوطن يتطلب نهجًا متعدد الأبعاد محدد السياق (تسريع التوطن من خلال الشراكات، ٢٠١٩). أظهرت الدراسات أيضًا أنه على الرغم من أهمية التمويل، إلا أنه لا يمثل دائمًا الأولوية القصوى للجهات الفاعلة الإنسانية المحلية والوطنية: فغالبًا ما يُنظر إلى بناء القدرات ونوعية العلاقات بين الجهات الفاعلة الوطنية والدولية والجهات الفاعلة الإنسانية والمجتمعات المحلية على أنها أكثر أهمية (فان بربانت وبتايل، ٢٠١٨؛ أيوبي وآخرون، ٢٠١٧).

من خلال التقاط طبيعتها متعددة الأبعاد، توفر أبعاد التوطن السبعة لشبكة "ستارت" (START) (بتايل وفان بربانت، ٢٠١٧) إطارًا أوسع يمكن من خلاله فهم الترجمة ومراقبة التقدم المحرز نحو ذلك. هذه الأبعاد هي:

الأبعاد السبعة للتوطن هي:

١. **التمويل:** يذهب ٢٥٪ من التمويل المتاح "بشكل مباشر قدر الإمكان" إلى المنظمات المحلية، مع التركيز إلى حد كبير على الجودة (المرونة والقدرة على تغطية التكاليف الأساسية) بقدر ما يتم التركيز على



٢. **الشراكات:** شراكات أكثر إنصافًا و "حقيقية"، مع قدر أقل من التعاقد من الباطن.



٣. **القدرة:** تقديم الدعم لبناء قدرة مؤسسية محلية مستدامة، ومنع تقويض القدرات المحلية من قبل الجهات الفاعلة الدولية (على سبيل المثال، تمويل تكاليف المشروع المباشرة فقط؛ تعيين أفضل الموظفين من الجهات الفاعلة الوطنية لقدراتهم المفاجئة).



٤. **ثورة المشاركة:** مشاركة أكمل وأكثر تأثيراً للمتضررين من الأزمة فيما يتم تقديم الإغاثة لهم، وكيف.



٥. **آليات التنسيق:** حضور وتأثير أكبر للجهات الفاعلة الحكومية والمنظمات غير الحكومية الوطنية في آليات التنسيق الإنساني، ودعم الآليات الوطنية القائمة.



٦. **الرؤية:** زيادة الاعتراف العام وإبراز دور الجهات الفاعلة المحلية وجهدها، ومساهمتها، وابتكارها، وإنجازاتها.



٧. **تأثير السياسة:** زيادة حضور الفاعلين الوطنيين في مناقشات السياسة الدولية، وزيادة محاسبة، وجهات نظرهم، ومقترحاتهم. على الجودة (المرونة والقدرة على تغطية التكاليف الأساسية) بقدر ما يتم التركيز على



Source: Patel and Van Brabant 2017

في الممارسة العملية، تتداخل هذه المجالات وغالبًا ما تعزز بعضها البعض. على سبيل المثال، يجب أن يزيد التمويل عالي الجودة من القدرة التنظيمية، ولكن المنظمة التي تقدم برامج عالية الجودة ستجذب أيضًا المزيد من التمويل. ستزيد القدرة والتمويل أيضًا من رؤية المنظمة وتأثيرها، فضلاً عن وصولها إلى آليات التنسيق والمشاركة فيها؛ سيؤدي حضور اجتماعات التنسيق إلى زيادة وضوح الرؤية والوصول إلى فرص التمويل.

القوة والتوطن

على الرغم من عدم ذكر ذلك صراحة، فإن كل أبعاد من أبعاد التوطن لشبكة "ستارت" تهدف إلى تحويل ميزان القوى من الجهات الفاعلة الإنسانية الدولية إلى الجهات الفاعلة الإنسانية الوطنية أو المحلية. أظهرت العديد من الدراسات إلى أي مدى ساهمت ديناميكيات القوة غير المتكافئة هذه في هيمنة الجهات الفاعلة الدولية داخل النظام الإنساني الحالي، والطرق المختلفة التي يتجلى بها اختلال توازن القوى هذا.

باربيليت (٢٠١٩) يميز بين القوة المرئية وغير المرئية - أو الخفية - التي تمتلكها الجهات الفاعلة الدولية؛ وهذا يشمل القوة المرئية التي تسهل وصولهم إلى التمويل والموارد، والقوة غير المرئية التي تمكنهم من تحديد كيفية تحديد وتقييم القدرات وإعطائهم الأولوية للوصول إلى الجهات المانحة ومنشآت صنع القرار. يتبنون فاست و بينيت (٢٠٢٠) نهجًا مختلفًا، يحدد ثلاثة مصادر متداخلة للقوة في نظام العمل الإنساني:

² وفقًا للصفحة الكرى، يشمل المستجيبون المحليون والوطنيون الجهات الفاعلة الوطنية ودون الوطنية الحكومية وغير الحكومية، بما في ذلك السلطات الحكومية المحلية والوطنية والمنظمات المجتمعية والمدني والجمعيات الوطنية ومنظمات القطاع الخاص المحلية والوطنية (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، 2018 ب).

³ وفقًا للصفحة الكرى، فإن عبارة "مباشرة قدر الإمكان" تعني التمويل الذي يحتوي على وسيط واحد فقط بين الجهة المانحة والوكالة المنفذة. ومع ذلك، فإن الكثيرين يجادلون في هذا، بحجة أن هذا يوفر مجالًا كبيرًا للقطاع للحفاظ على الوضع الراهن والمطالبة بالتقدم حيث لم يكن هناك تغيير يذكر. في الواقع، تحدد منظمة أوكسفام (مبادرات التنمية، ٢٠١٨) هذا الأمر بشكل مختلف، معتبرة أنه تمويل مباشر فقط إذا انتقل مباشرة من الجهة المانحة إلى الوكالة المنفذة.

- توفر فرصًا للارتباط ببرامج الحماية الاجتماعية الحكومية، مما يوفر وسيلة واضحة يمكن من خلالها تعزيز علاقة العمل مع الجهات الحكومية المحلية
- قدرة أقوى للتحويلات النقدية المشروطة بين وكالات المساعدة الوطنية للصحة يمكن أن تعزز مصداقيتها كجهات فاعلة في المجال الإنساني، تقدم مساعدة أكثر صلة وفعالية.

على الرغم من هذه الأهداف والنتائج المشتركة، فإن التقدم في توطين المساعدات النقدية والقوائم بطيء، كما هو الحال في المجالات الأخرى للاستجابة الإنسانية (شراكة التعلم النقدي، ٢٠٢٠). علاوة على ذلك، أشار التعليق الأخير إلى أن الاتجاه نحو المنح الأكبر، والتوحيد القياسي، والرقمنة، وأنظمة المدفوعات المشتركة، مثل نظام النقد المشترك الذي تقوده الأمم المتحدة، يهدد بإضرار الجهات الفاعلة المحلية والوطنية العاملة في المجال الإنساني والقطاع الخاص المحلي وتقويض أي تقدم: مثل هذه الأنظمة يمكن أن تخلق احتكارًا، مما يحد من مدى وصول الموردين والوكالات الأصغر إليهم والمعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات برنامجية فعالة (جيل بايزن، ٢٠١٨؛ ترومانز، ٢٠١٩).

التوطن وحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر

بالإضافة إلى الدور الرائد الذي يلعبه الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في مسار عمل توطين الصفقة الكبرى، فإن مفهوم التوطن مدرج في هيكل الحركة. على النحو المبين في مبادئ وقواعد المساعدة الإنسانية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، ٢٠١٣)، تقود الجمعيات الوطنية في تقديم المساعدة الإنسانية في بلدانها، مع الدعم الدولي المتاح من شركاء الحركة عندما تتجاوز الاحتياجات قدرتها على الاستجابة، ومن أجل ذلك لضمان استجابة فعالة. ينعكس هذا في فكرة التكامل، التي توجه كيفية عمل المكونات المحلية والوطنية والدولية للحركة معًا. إنه "مزيج من نقاط القوة التي يمكن أن يجلبها كل مكون بطريقة تكميلية تضمن قدرة كل مكون فردي، بالإضافة إلى الحركة ككل، على الاستجابة للاحتياجات الإنسانية" للمجتمعات المتضررة (أوستن وتشيسكس، ٢٠١٨). تدرك هذه الفكرة أن كل مكون له مزايا نسبية مميزة تعزز معًا القدرة الجماعية للحركة على تقديم مساعدة إنسانية فعالة وتضمن التمسك بالمبادئ الأساسية (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر ٢٠١٨ أ).

بصفتها جهات مساعدة لحكومتها الوطنية، مع وجود طويل الأجل في المجتمعات وإمكانية وصول أكبر ومدى أكبر من معظم المنظمات المحلية والوطنية والدولية الأخرى، تتمتع الجمعيات الوطنية أيضًا بموقع فريد يمكنها من قيادة استجابة بقيادة محلية. لكن من الناحية العملية، غالبًا ما تتعرض الجمعيات الوطنية - مثل غيرها من الجهات الفاعلة الإنسانية المحلية والوطنية - للسلطة وعدم المساواة المالية وتفتقر إلى الوصول إلى التمويل المستدام والذي يمكن التنبؤ به على نطاق كاف. وهذا يحد من قدرتها على تقديم مساعدة فعالة، والاستجابة للاحتياجات الإنسانية المتغيرة، وضمان الاستدامة التنظيمية. غالبًا ما تكون هناك علاقة غير متوازنة بين المكونات المختلفة للحركة، مع دعم يتماشى مع الأولويات الخارجية بدلاً من الأولويات المحلية، وتتولى الجمعيات الوطنية دور المنفذ للنظراء الدوليين (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، ٢٠١٣ ب؛ أوستن وتشيسكس، ٢٠١٨؛ الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، ٢٠٢٠ أ). إن معالجة هذه القضايا أمر بالغ الأهمية لضمان وجود جمعيات وطنية قوية لديها القدرة على الاضطلاع بدور قيادي أكثر بروزًا في الاستجابة الإنسانية.

١. **المال:** يتم تحديد القوة من خلال مستوى التمويل الذي يتم تلقيه ونوعية ذلك التمويل والعلاقات الناتجة عنه.

٢. **القدرة:** القدرة: تُمنح القوة عادةً للمنظمات التي يمكنها إظهار "القدرة"، ولكن يتم تحديد هذه القدرة من قبل من هم في السلطة، على أساس المهارات والمعرفة التي يقدرونها ويعترفون بها. بسبب الأصول الاستعمارية للنظام الإنساني والهيمنة المستمرة للجهات الفاعلة الدولية داخله، فإن المهارات والخبرات المتاحة بسهولة للمنظمات والموظفين من "شمال الكرة الأرضية" هي تلك التي تحظى بتقدير كبير. نتيجة لذلك، غالبًا ما يُفترض أيضًا أن بناء القدرات هو عملية أحادية الاتجاه من الجهات الفاعلة الدولية إلى الجهات الفاعلة الإنسانية المحلية والوطنية. تمت مناقشة هذا بمزيد من التفصيل في القسم الرابع.

٣. **الشرعية:** تمنح للمنظمات من قبل أولئك الذين في مواقع السلطة والذين يقدمون التمويل. وفقًا لبحث فاست و بينيت، يرتبط هذا عادةً بالمنظمات التي تتوافق مع المعايير الدولية، وتعمل باللغة الإنجليزية (أو في بعض الأحيان الفرنسية والإسبانية)، وتتنقن المصطلحات الإنسانية، وتستوعب النظام. وعلى النقيض من ذلك، أشاروا إلى أن نقاط القوة للجهات الفاعلة الإنسانية المحلية والوطنية - القرب المادي والتقارب الثقافي مع المجتمعات المحلية، والوصول المستدام إلى السكان، والتكيف التشغيلي - غالبًا ما يتم التقليل من قيمتها أو تجاهلها.

بناءً على هذا التعريف، تكون الشرعية عادةً متاحة بسهولة أكبر للمنظمات الدولية، لكن الدور المساعد للجمعيات الوطنية، وعضويتها في الحركة، ومكانتها القانونية تعني أنها تحافظ بلا شك على شرعية، وهي ليست متاحة بسهولة للجمعيات الوطنية والدولية الأخرى. المنظمات المحلية (أوستن وتشيسكس ٢٠١٨). في حين أنه من الصعب تفكيك هذه التحيزات، فقد أثبتت الحكومات الوطنية أنها حاسمة في تحدي المعايير المقبولة حول الشرعية والسلطة في الاستجابة الإنسانية. أثناء الاستجابة لتسونامي سولاويزي، على سبيل المثال، طلبت الحكومة الإندونيسية توجيه جميع المساعدات من خلال المنظمات المحلية والوطنية، بينما عُقدت اجتماعات تنسيقية في باهاسا وكان يقودها ممثلو الحكومة الوطنية أو المحلية (مركز بوجيانو و HAG ٢٠١٩). لقد تحدى هذا الأفكار التقليدية حول الشرعية والقدرات التي تم تقييمها. اتبعت الحكومة النيبالية نهجًا مشابهًا بعد زلزال ٢٠١٥ (باربيليت، ٢٠١٩) أثناء وجودها في بنغلاديش، طلبت الحكومة من المنظمات الدولية العاملة على استجابة الروهينغا أن تشارك المنظمات المحلية والوطنية للوصول إلى المخيمات، على الرغم من أن هذا لم يتم تنفيذه باستمرار (ويك او براينت ٢٠١٨).

المساعدة النقدية والقوائم والتوطن

تشارك المساعدة النقدية والقوائم والتوطن في العديد من الأهداف والنتائج المشتركة، بما في ذلك اللامركزية في صنع القرار الإنساني والمشتريات، وتمكين المجتمعات المحلية والجهات الفاعلة الإنسانية المحلية، وزيادة أهمية المساعدة الإنسانية وفعاليتها من حيث التكلفة، وتحويل الأساليب التقليدية. الهياكل والأنظمة الإنسانية.

وبسبب هذا، لديهم القدرة على التعزيز المتبادل، مع فرص استخدام المساعدة النقدية والقوائم لمزيد من التوطن ولإضفاء الطابع المحلي على المساعدات النقدية والقوائم لتحسين النتائج الإنسانية. على سبيل المثال، المساعدة النقدية والقوائم:

- يمكن أن تساعد في تمكين السكان المتضررين من الأزمات، ومنهم رأيًا أكبر في القرارات المتعلقة بكيفية إنفاق المساعدة؛

- يوفر طريقًا لدعم مقدمي الخدمات المالية المحليين والجهات الفاعلة في القطاع الخاص والشراكة معهم.

- تفيد الأسواق المحلية والتجار.



دور التطوير التنظيمي وبناء القدرات في التوطين

إحدى طرق معالجة بعض هذه القضايا، هي من خلال التنظيم - أو على وجه التحديد، تطوير الجمعية الوطنية. يسعى هذا إلى تعزيز الجمعيات الوطنية وبناء قدرتها على تنفيذ ولايتها والأداء الفعال. مسترشدة بإطار عمل تنمية الجمعية الوطنية (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، ٢٠١٣ ب)، تم تعزيز التزام الحركة تجاه تنمية الجمعية الوطنية مؤخراً في ميثاق تنمية الجمعية الوطنية (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، ٢٠٢٠ أ) وجدول أعمال أمانة الاتحاد الدولي للتجديد (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، ٢٠٢٠ ب)، والذي يعترف على وجه التحديد بالقيمة والحاجة إلى عمل محلي وجمعيات وطنية قوية. كما تتوفر مصادر تمويل مختلفة لدعم ذلك، بما في ذلك تحالف الاستثمار في الجمعية الوطنية، وهو مشروع مشترك بين الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر واللجنة الدولية للصليب الأحمر. يهدف هذا إلى توفير تمويل متعدد السنوات لدعم تعزيز القدرات والتطوير التنظيمي للجمعيات الوطنية. ومع ذلك، فقد تجاوز الطلب على هذا الدعم العرض حتى الآن، حيث تم تلبية حوالي ٢٠٪ فقط من طلبات الدعم في عام ٢٠١٩ (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، ٢٠٢٠ ج). وبناءً على ذلك، يتخذ استعداد الحركة النقدي والقوائم من أجل استجابة فعالة منهجاً للتطوير التنظيمي لتعزيز قدرة الجمعية الوطنية على المساعدة النقدية والقوائم (انظر الملحق 3 للحصول على مزيد من التفاصيل حول هذه العملية).

إن تأثير الاستعداد للمساعدة النقدية والقوائم على قدرة الجمعيات الوطنية ودورها في الاستجابة للمساعدة النقدية والقوائم هو محور تركيز بقية هذا التقرير. قبل الانتقال إلى نتائج الدراسة، من المفيد فحص ما نعينه بالقدرة وسبب أهميتها في المناقشات حول التوطين.

كيف نحدد القدرة؟

هناك مجموعة كبيرة من الأبحاث التي توضح بالتفصيل التعاريف المختلفة لـ "القدرة" في السياقات الإنسانية والتنموية (انظر، على سبيل المثال، مورغان، ٢٠٠٨) ولكن في أبسطها، "قدرة الأفراد والمنظمات والمجتمع على إدارة شؤونهم" (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ٢٠٠٦) أو "قدرة الأفراد والمؤسسات والمجتمعات على أداء الوظائف وحل المشكلات ووضع الأهداف وتحقيقها بطريقة مستدامة" (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٩). وهذا يتطلب كلاً من القدرة التنظيمية - هياكل الإدارة والحوكمة للمؤسسة - والقدرة التشغيلية، والقدرة على تقديم برامج عالية الجودة (باربيليت، ٢٠١٨). بناءً على ذلك، يحدد كامسترا (٢٠١٧) ثلاثة مستويات أو أنواع مختلفة من القدرات في المنظمات:



القدرة على مستوى النظام:

الترتيبات المؤسسية الأوسع نطاقاً التي تمكن أو تقيد القدرات الفردية أو التنظيمية، بما في ذلك الأعراف الاجتماعية، والتقاليد والسياسات والتشريعات.



القدرة التنظيمية:

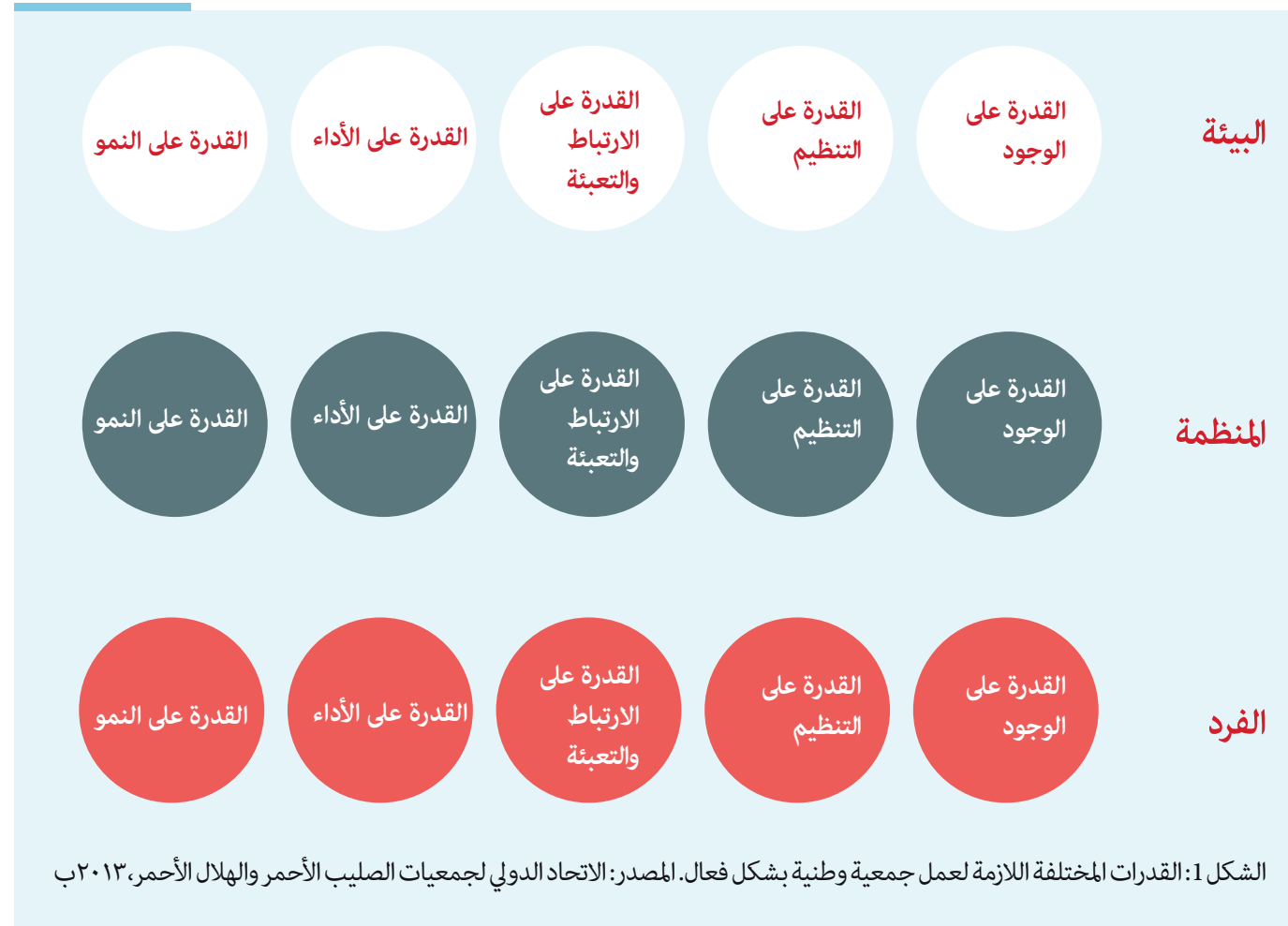
المهارات الجماعية والسياسات الداخلية والترتيبات والإجراءات التي تمكنهم من الجمع بين الكفاءات الفردية وموارثهم للوفاء بولايتهم.



القدرة الفردية:

الخبرة والمعرفة، والمهارات التقنية، والتحفيز والتأثير.

ينعكس هذا في إطار عمل تنمية الجمعية الوطنية الذي يحدد خمس قدرات مختلفة مطلوبة للجمعيات الوطنية للعمل بفعالية في كل من هذه المستويات الثلاثة: القدرة على الوجود والتنظيم والربط والتعبئة والنمو والأداء (انظر إلى الشكل 1).



أحد التحديات التي تواجه الفاعلين الإنسانيين المحليين والوطنيين هو أن القدرات المختلفة يتم تقييمها وتقديرها بشكل مختلف. في حين أن هذا ليس هو الحال دائماً (انظر، على سبيل المثال، نتائج الاستطلاع في باربيليت ٢٠١٨)، المهارات التي من المرجح أن توجد في المنظمات الدولية - على سبيل المثال، القدرة التقنية، والقدرة على تقديم البرامج وفقاً لما قبل - معايير عالمية محددة، والقدرة على طلب المنح الكبيرة وإدارتها والإبلاغ عنها بشكل فعال، والقدرة على تلبية المتطلبات الصارمة للمانحين من شمال الكرة الأرضية - عادة ما يتم تقييمها على تلك التي عادة ما يجلبها الفاعلون المحليون والوطنيون للاستجابة الإنسانية: المهارات اللغوية، والفهم الثقافي، وإمكانية الوصول والقدرة على ترجمة المقاربات العالمية إلى سياق محلي (بوليتو وآخرون، ٢٠١٨؛ وايك وبراينت، ٢٠١٨؛ باربيليت، ٢٠١٩). سلط البحث السابق الضوء أيضاً على مدى استيعاب الجهات الفاعلة المحلية والوطنية لهذه الأولويات، حيث أصبح الموظفون الوطنيون عمومًا أكثر نقدًا للذات، وإدراك أن الفاعلين الدوليين يتمتعون بقدرات عالية ويقارنون أنفسهم بشكل سلبي؛ في غضون ذلك، قيمت الجهات الفاعلة الدولية قدراتها على أنها عالية (باربيليت، ٢٠١٩؛ باربيليت وآخرون، ٢٠١٩). ينبع هذا الإدراك الذاتي أيضاً من الشعور بالدونية وتدني احترام الذات الذي تشعر به المنظمات الوطنية والمحلية عند مقارنته بـ "القوى الاستعمارية القديمة" (باربيليت، ٢٠١٩).

أشار بعض المخبرين الرئيسيين في هذه الدراسة أيضاً إلى أن التركيز على "القدرة الدولية" كان قوياً بشكل خاص في ردود المساعدة النقدية والقوائم لأنه يُنظر إليه على أنه مجال تقني للغاية، ويتطلب خبرة محددة، وغالبًا ما يتم تقديمه من خلال برامج الميزانية الكبيرة. ومع ذلك، من الصعب قياس ما إذا كان هذا يعتمد على الإدراك أو الواقع.

وسواء كان الافتقار إلى القدرات التنظيمية والتشغيلية فعليًا أو متصورًا، فإنه يمثل عائقًا رئيسيًا أمام التوطن وإيجاد طرق لمعالجة ذلك وضمان أن المزايا النسبية للجهات الإنسانية المحلية والوطنية تحظى بتقدير أكبر، وهو أمر بالغ الأهمية لتعزيز القيادة الإنسانية المحلية القوية. تؤكد دراسة أجرتها باربيليت (٢٠١٩) على هذا: حدد المشاركون في ورشة العمل من خمسة بلدان في آسيا وأفريقيا ثلاث طرق للجهات الفاعلة المحلية للمطالبة بالسلطة من خلال:

٣ طرق فاعلة محلية يمكن أن تدعي السلطة

١. كيف يمكن أن تساعد المساعدة النقدية والقوائم في تعزيز صوت الجمعيات الوطنية وتأثيرها في الاستجابة الإنسانية على المستويين المحلي والوطني، وتساعد في وضعها كشريك مفضل للجهات الفاعلة الأخرى؟
٢. هل يساعد بناء قدرات المساعدة النقدية والقوائم على تعزيز أجندة التوطن، وإذا كان الأمر كذلك، فكيف يتم ذلك؟
٣. المفاوضة الجماعية للوصول إلى المساحات الخاضعة للرقابة أو المغلقة.

من الواضح أن التطوير التنظيمي، بما في ذلك تنمية الجمعية الوطنية، يلعب دوراً مهماً في ذلك. لسوء الحظ، اتجهت مبادرات بناء القدرات حتى الآن، سواء داخل الحركة أو خارجها، إلى التركيز على التدريب قصير الأجل والقائم على المشاريع والتدريب التقني للموظفين، بدلاً من دعم التطوير التنظيمي طويل الأجل والاستثمار الذي من شأنه معالجة نقاط الضعف التنظيمية (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، ٢٠١٣؛ بول، ٢٠١٤). كما لاحظ أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم في هذا البحث، فإن الجهود المبذولة على مستوى الحركة لتحسين جودة البرامج في الجمعيات الوطنية غالباً ما تخلق أيضاً تمييزاً زائفاً بين القدرات التنظيمية والتشغيلية - أو البرمجية - مع إعطاء الأولوية للأخيرة. يمكن أن يؤدي ذلك إلى وجود جيوب ذات قدرة تقنية قوية مع الجمعيات الوطنية، ولكن بدون الهيكل التنظيمي والأنظمة القائمة لدعم تنفيذ البرنامج.

ومع ذلك، فإن الاستعداد النقدي من أجل استجابة فعالة يتخذ نهجاً أكثر شمولاً لتعزيز قدرة الجمعية الوطنية، بهدف بناء مهاراتهم التقنية في النقد والمساعدة في القسائم، مع استهداف قدراتهم وأنظمتهم التشغيلية. لاحظ بعض الأشخاص الذين تمت مقابلتهم لهذا البحث أن هذا النهج يعني أن الاستعداد للمساعدة النقدية والقسائم أثبت في كثير من الأحيان نجاحاً أكبر من مبادرات تنمية الجمعية الوطنية الأخرى في إحداث تغييرات مستدامة في قدرة استجابة الجمعيات الوطنية والاستعداد التنظيمي. في حين أنه من الصعب إجراء تقييم موضوعي لذلك، فإن النتائج الواردة أدناه توضح نجاح الاستعداد للمساعدة النقدية والقسائم في هذا الصدد.



Photo: © Lebanese Red Cross

النتائج الرئيسية



لدراسة المدى الذي أدى به بناء قدرات المساعدة النقدية والقسائم إلى تعزيز صوت الجمعيات الوطنية وتأثيرها، والمساهمة في استجابة أكثر محلية، يتم تقديم النتائج أدناه مقابل كل من أبعاد التوطين السبعة لشبكة "ستارت". ومع ذلك، هناك ترابط واضح بينهما، مع إمكانية إحداث تأثير مضاعف: على سبيل المثال، يمكن أن تؤدي قدرة الجمعية الوطنية على تقديم مساعدات نقدية وقسائم عالية الجودة على نطاق واسع إلى فرص تمويل جديدة، والتي بدورها تزيد من ظهورها ويمنحه مزيداً من الأسباب للمشاركة بنشاط في آليات تنسيق النقد. وفي الوقت نفسه، يمكن أن تؤدي المشاركة المدروسة والفعالة في مجموعة العمل النقدي إلى شراكات جديدة وزيادة الرؤية، وبالتالي جذب مانحين جدد.



التمويل

مع تزايد الاعتراف بإمكانات المساعدة النقدية والقسائم ونضوجها كطريقة استجابة، من المتوقع بشكل متزايد أن تنظر المؤسسات بشكل روتيني في المساعدة النقدية والقسائم في تصميم برامجها وتكون قادرة على تقديمها متى كان ذلك مناسباً (اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، ٢٠١٦). لذلك فإن القدرة على تقديم المساعدة النقدية والقسائم والاستعداد لها أكثر أهمية من أي وقت مضى، ليس فقط لتقديم المساعدة الإنسانية ذات الصلة والفعالة، ولكن أيضاً للوصول إلى التمويل؛ وبهذه الطريقة، يجب أن يمكّن التأهب للمساعدة النقدية والقسائم الجمعيات الوطنية من اجتذاب قدر أكبر، وربما مجموعة متنوعة من التمويل.

أفادت عدة جمعيات وطنية أن امتلاك القدرة على تقديم مساعدات نقدية وقسائم عالية الجودة قد أدى إلى فرص تمويل إضافية من كل من شركاء الحركة والمانحين الخارجيين. على سبيل المثال، قام الصليب الأحمر الإثيوبي سابقاً بتنفيذ المساعدة النقدية والقسائم حصرياً من خلال اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ولكن منذ بدء الاستعداد للمساعدة النقدية والقسائم، انتقل إلى تقديم المساعدة النقدية والقسائم مباشرة وتمكن من التقدم إلى شركاء مختلفين للحصول على مزيد من التمويل. وبالمثل، أدى نجاح الاستجابة لإعصار دوريان بقيادة الصليب الأحمر لجزر الباهاما إلى زيادة ثقة الفريق بنفسه وساعده في السعي للحصول على تمويل من مانحين جدد. مكنت قوة استجابة المساعدة النقدية والقسائم التي يقدمها الصليب الأحمر الكيني من إقامة علاقات مع الشركات المحلية التي تعرب بشكل متزايد عن اهتمامها بدعم عملها، بينما لاحظ كل من الصليب الأحمر النيجيري والملغاشي اهتماماً أكبر بعملهما من الجمعيات الوطنية الشريكة، بعد إثبات القدرة على تقديم المساعدة النقدية والقسائم.

بالإضافة إلى التأثير المباشر على قدرتها على جذب التمويل، أفادت عدة جمعيات وطنية أنها اكتسبت الثقة في التقدم بطلب للحصول على تمويل نتيجة الاستعداد للمساعدة النقدية والقسائم. على سبيل المثال، قاد الصليب الأحمر في بوركينا فاسو إلى التقدم بطلب للحصول على دعم من الصليب الأحمر البلجيكي وحكومته لبرنامج إقليمي عبر ثلاثة بلدان. ويعني ذلك أيضاً أنه كان قادراً على الوصول إلى التمويل من كل من مكتب المساعدات الإنسانية

التابع للمفوضية الأوروبية واليونسيف للاستجابة بالمساعدات النقدية والقسائم للوضع الإنساني المتدهور في البلاد. في أوغندا، أدت ثقة الصليب الأحمر في قدرته على تقديم الخدمات، جنبًا إلى جنب مع مشاركته النشطة في مجموعة العمل النقدية على المستوى الوطني، إلى إتاحة الفرصة للمشاركة في اتحاد يموله مكتب المساعدات الإنسانية التابع للمفوضية الأوروبية بقيادة مؤسسة مساعدة الكنيسة الدنماركية.

على الرغم من زيادة حجم التمويل المتاح للجمعيات الوطنية نتيجة التأهب للمساعدة النقدية والقسائم، لا يوجد دليل يذكر على تغير جودة التمويل. على الرغم من الاهتمام المتزايد من الجهات المانحة المحتملة، لا يزال معظم تمويل الجمعية الوطنية يأتي من شركاء الحركة أو من خلالهم لأن الحواجز الهيكلية التي تمنع الجهات الإنسانية المحلية والوطنية من الوصول إلى التمويل لا تزال قائمة. تم توثيقها على نطاق واسع في أماكن أخرى، ولكنها تشمل معايير تمويل صارمة ومتطلبات الامتثال، وزيادة نفور المانحين من المخاطر، والعناية الواجبة ومتطلبات مكافحة الإرهاب، والتصورات الدائمة بأن الجهات الفاعلة الدولية أكثر "مصادقية" (على سبيل المثال، و براينت، ٢٠١٨؛ شراكة التعلم النقدي، ٢٠٢٠؛ فاست و بينيت، ٢٠٢٠) على الرغم من أن الصناديق المشتركة على مستوى الدولة قد أثبتت أنها وسيلة مهمة يمكن من خلالها للجهات الفاعلة الإنسانية المحلية والوطنية الوصول إلى الأموال، إلا أن مقدار الأموال التي تذهب إليها بشكل مباشر يختلف اختلافاً كبيراً بين البلدان، ولا تزال تواجه العديد من الحواجز المماثلة بما في ذلك عمليات التطبيق التي غالبًا ما تكون باللغة الإنجليزية، تقييمات شاملة للمخاطر، ونقص في الدعم الكافي للتكاليف العامة والمنافسة من الجهات الفاعلة الدولية (فدرستون و موجي، ٢٠٢٠).

إن توفر التمويل للجمعيات الوطنية من خلال الحركة يمنحها ميزة واضحة على الفاعلين الإنسانيين المحليين والوطنيين الآخرين، لكن أحد المستجيبين أشار، مع ذلك، إلى أن هذا يمكن أن يكون بمثابة شبكة أمان لهم، مما يجعلهم أقل ميلاً إلى السعي. خارج الجهات المانحة البديلة، أو الاستثمار في التواصل وزيادة ملفهم الشخصي. في حين أنه قد تكون هناك أسباب أخرى لهذا - الافتقار إلى الثقة، على سبيل المثال - فإن كونك أكثر نشاطاً لن يساعد فقط في تنويع تمويلها، ولكن يمكن أن يرفع من صورتها بشكل أكبر. وجد باريليت (٢٠١٩) أنه عندما أصبح الفاعلون المحليون والوطنيون في المجال الإنساني مؤهلين للحصول على تمويل وحصلوا عليه من خلال آليات الصندوق المشترك على مستوى الدولة، على سبيل المثال، اكتسبوا المصداقية والثقة مع الجهات الفاعلة الدولية.



ب. الشراكات وطرق العمل

أدى ظهور المساعدات النقدية والقسائم والتحرك الأوسع نحو نهج أكثر تعاونًا عبر القطاع الإنساني إلى طرق جديدة للعمل ونماذج تشغيلية للمساعدة النقدية والقسائم، فضلاً عن توسيع الشراكات مع الجهات الفاعلة في القطاع الخاص. وتشمل هذه الشبكة التعاونية التي تقودها المنظمات غير الحكومية الدولية ونظام النقد المشترك الذي تقوده الأمم المتحدة، بالإضافة إلى العديد من الاتحادات النقدية الأخرى. على الرغم من أن المزيد من التعاون يهدف إلى تعزيز المزيد من الشمولية، إلا أنه لا تزال هناك أسئلة حول مدى مشاركة الجهات الفاعلة الإنسانية المحلية والوطنية في هذه المبادرات (شراكة التعلم النقدي، ٢٠٢٠) وهي تمثل خطراً وفرصة بالنسبة لهم.

من حيث المبدأ، يمكنهم إعطاء مساحة للجهات الفاعلة الإنسانية المحلية والوطنية - التي غالبًا ما تقتصر على علاقة المنفذ والمانح مع الشركاء الدوليين - للانخراط على قدم المساواة مع النظراء الدوليين. على سبيل المثال، قد يكونون في وضع أفضل لإقامة علاقات مع مقدمي الخدمات المالية المحليين وتوفر دائرة مكافحة التصحر إمكانية مشاركة الأعضاء الوطنيين في البرامج والمشاركة في منتديات صنع القرار بشروط أكثر مساواة. ومع ذلك، فإن العضوية وحدها غير كافية: هناك حاجة إلى جهود مدروسة لضمان عدم تكرار ديناميكيات القوة التاريخية داخل هذه الهياكل ورفع الأصوات المحلية والوطنية والاعتراف بها داخلها من أجل أن تؤدي إلى تحول حقيقي في السلطة (علي، ٢٠٢٠). علاوة على ذلك، من الضروري أن تبذل الشبكة التعاونية لتقديم النقد على المستوى الوطني والاتحادات الأخرى المشابهة لها جهوداً متضافرة لضمان دعوة الجهات الفاعلة الإنسانية المحلية والوطنية للمشاركة، وأن تكون جزءاً من المناقشات منذ البداية، وأن تعمل بنشاط على تحديد تقليل الحواجز التي تحول دون مشاركتهم. حالياً، ٢١٪ من أعضاء الشبكة التعاونية لتقديم النقد على المستوى الوطني هم من الجهات الفاعلة الإنسانية المحلية والوطنية (شبكة توصيل النقد التعاونية، ٢٠٢٠)، وغالبًا ما تهيمن المنظمات غير الحكومية الدولية الكبيرة على منصات الشبكة التعاونية لتقديم النقد على مستوى الدولة. مع توسع هذا النموذج ليشمل المزيد من البلدان، هناك خطر حقيقي يتمثل في أنه يزيد من تقويض القدرات المحلية ويعزز الهيمنة الدولية على المجال الإنساني.

يواجه نظام النقد المشترك للأمم المتحدة مشاكل مماثلة. تم تصميمه لتبسيط استجابة المساعدة النقدية والقسائم من خلال تحسين أوجه التآزر والتكامل والمساءلة، ويهدف إلى إنشاء أنظمة مشتركة للمشتريات والتعاقد والتسليم وإدارة البيانات (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية وآخرون، ٢٠٢٠). لعدة أسباب، يمثل هذا النظام الذي تقوده الأمم المتحدة بالفعل خطراً على جهود التوطن (جيل بايزن، ٢٠١٨؛ ترومانز، ٢٠١٩):

- يتجاهل نظام مقاس واحد يناسب الجميع على المستوى الوطني الاحتياجات الخاصة بالسياق للمجتمعات ويثير تساؤلات حول الوصول إلى المساعدة، لا سيما للفئات الأكثر ضعفاً.
- كنظام تقوده الأمم المتحدة من أعلى إلى أسفل، من المرجح أن يكون للمنظمات الأخرى، بما في ذلك الجهات الفاعلة الإنسانية المحلية والوطنية، دور ضئيل في هذا النظام أو ملكيته، على الرغم من كونه في كثير من الأحيان تلك التي تقدم توصيل الميل الأخير.
- إنها تفضل الشركات الكبرى ومقدمي الخدمات المالية، ولديها القدرة على خلق احتكار غير عادل، ودفع الموردين الصغار إلى الخارج.

ومع ذلك، لا تزال هناك أسئلة حول كيفية تأثير ذلك على التسليم في الميل الأخير لأنه قد يمنع بعض الأفراد والمجتمعات من الوصول إلى المساعدة. نظراً لمدى وصولهم وإمكانية وصولهم ووجودهم طويل الأمد في المجتمعات التي يصعب الوصول إليها، يمكن أن يوفر ذلك فرصاً للجهات الفاعلة الإنسانية المحلية والوطنية بشكل عام، والجمعيات الوطنية على وجه التحديد، لسد هذه الفجوة. ومع ذلك، فإن "الاستعداد النقدي" سيكون ضرورياً إذا أرادوا القيام بذلك. تُظهر تجربة الصليب الأحمر البوروندي ما يمكن أن يكون ممكناً هنا: بعد التدريب والدعم من برنامج الأغذية العالمي والاتحاد الدولي والصليب الأحمر البلجيكي في فلاندرز، تمكن من تقديم المساعدة النقدية والقسائم في غضون ٧٢ ساعة من الفيزانات في بوجومبورا. أدى هذا، بالإضافة إلى الوصول إلى المجتمعات التي لا يمكن للمنظمات الأخرى الوصول إليها، إلى طلب من برنامج الأغذية العالمي للمساعدة في تحديد وتوزيع المساعدات النقدية والقسائم على المستفيدين في المواقع التي لا يستطيع البرنامج ولا مقدمي الخدمات المالية المختارين الوصول إليها.

في بعض السياقات، قد لا تكون هذه الشراكات مناسبة دائماً. على سبيل المثال، قرر الصليب الأحمر اللبناني عدم المشاركة في "LOUISE"، وهو نظام "الدفع الواحد" متعدد الوكالات الذي تم إنشاؤه خصيصاً للاستجابة للأزمة السورية. بالإضافة إلى كونه نظام دفع واحد، فإنه يدعم أيضاً الاستهداف والتقييم المشتركين، فضلاً عن آلية التغذية المرتدة والشكاوى المشتركة. مع التسليم بأهمية التنسيق المستمر مع الجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى، استند قرار الصليب الأحمر اللبناني إلى:

- مخاوف بشأن كيفية تأثيره على تصورات الحيايد.
- تناقضها مع إستراتيجية مركز مصادر التعلم طويلة المدى: نظراً لأن هذا يتطلب استجابة مركز مصادر التعلم لجميع أشكال الأزمات، فقد أعطى الأولوية للاستثمار في القدرات طويلة المدى وآليات الاستهداف، بدلاً من المنصة التي كانت مخصصة لاستجابة سوريا.
- الاختلافات في معايير الاستهداف بين برامج مركز مصادر التعلم وتلك التي توصلت إليها منصة LOUISE، فضلاً عن عدم اليقين بشأن ما إذا كان سيتم حل هذه التناقضات وكيفية حلها؛
- الفعالية من حيث التكلفة لمنصة LOUISE، بالنظر إلى عدد قضايا الصليب الأحمر اللبناني (الصليب الأحمر اللبناني ٢٠١٩).

في سياقات أخرى، قد تكون الجمعيات الوطنية قادرة على تقديم نظام بديل أكثر محلية وفعالية من حيث التكلفة. تعد المنصة النقدية المشتركة لجزر فيرجن البريطانية مثلاً واضحاً للتعاون الناجح بقيادة محلية بين الصليب الأحمر البريطاني والصليب الأحمر لجزر فيرجن البريطانية، وخدمات الإغاثة الكاثوليكية والحكومة، مما أدى إلى استجابة تم تصميمها من الألف إلى الياء، وشهدت المكاسب في الفعالية والكفاءة، وخلق هيكل لعب فيه الفاعلون المحليون دوراً رئيسياً وقيادياً. أشار تقييم للنهج إلى أن وجود الصليب الأحمر في جزر فيرجن البريطانية والحكومة أدى أيضاً إلى "زيادة الدعوة وكفاءة التنفيذ، وتعزيز الروابط مع أنظمة شبكات الأمان، وتعزيز استجابة أكثر شمولاً مدفوعة بالمبادئ الإنسانية ومبادئ الصليب الأحمر" (البريطانية) الصليب الأحمر /خدمات الإغاثة الكاثوليكية، ٢٠١٨). مع المنظمات الدولية التي تجلب الخبرة الفنية والتمويل، يوضح هذا النهج إمكانية التكامل الحقيقي بين الجهات الفاعلة المحلية والوطنية والدولية.



ج. القدرة

كما ذكرنا سابقًا ، تتمثل إحدى نقاط القوة الرئيسية في الاستعداد للمساعدة النقدية والقسائم في أنها تهدف إلى المساهمة في كل من القدرات الخمس المحددة في إطار تنمية الجمعية الوطنية)الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، ٢٠١٣ب((انظر الجدول 1). وجدت هذه الدراسة أنه كان لها تأثير واضح في معظم هذه المناطق.

القدرة الوطنية لتنمية المجتمع	كيف يمكن أن يساهم الاستعداد للمساعدة النقدية والقسائم	مثال أنشطة التأهب للمساعدة النقدية والقسائم
القدرة على الوجود	تقوية النظام للتعامل مع المنح الأكبر وترسيخ نفسها كشريك قوي وقابل للحياة.	تعزيز النظام المالي
القدرة على التنظيم	تعزيز آليات التنسيق الداخلي والخارجي	إنشاء مجموعة عمل النقد الداخلية؛ المشاركة في مجموعات العمل النقدية الخارجية
القدرة على الارتباط والتعبئة	تحسين التأهب للكوارث للاستجابة للمساعدات النقدية والقسائم؛ القدرة على تلبية احتياجات الأسرة والمجتمع بشكل أفضل من خلال المساعدة النقدية والقسائم.	تطوير إجراءات تشغيل موحدة للمساعدة النقدية والقسائم ؛ تطوير اتفاقيات إطارية مع مقدمي الخدمات المالية ؛ تعزيز المشاركة المجتمعية والمساءلة.
القدرة على الأداء	بناء القدرات الفنية الفردية والتنظيمية للمساعدة النقدية والقسائم لضمان برامج عالية الجودة وسليمة من الناحية التقنية	تدريب الموظفين والمتطوعين على المساعدة النقدية والقسائم؛ تطوير أدوات المساعدة النقدية والقسائم المناسبة للسياق؛ إنشاء أنظمة فعالة لإدارة البيانات والمراقبة؛ اختبار الأساليب والأنظمة.
القدرة على النمو	عزيز النظام لتلبية احتياجات المساعدة النقدية والقسائم، والتعامل مع مبالغ أكبر من المال ومنح وأنشطة أكبر وأكثر تعقيدًا.	مراجعة العمليات المالية وعمليات الشراء ؛ إدراج المساعدة النقدية والقسائم في الخطط والسياسات الإستراتيجية.

الجدول 1: الروابط بين الاستعداد للمساعدة النقدية والقسائم والقدرات المختلفة اللازمة لجمعيات وطنية قوية ومستدامة الروابط بين الاستعداد للمساعدة النقدية والقسائم والقدرات المختلفة اللازمة لجمعيات وطنية قوية ومستدامة

القدرة على الوجود

يعمل الاستعداد للمساعدات النقدية والقسائم على تعزيز الأنظمة التنظيمية، مما يجعل الجمعيات الوطنية فرصة أكثر قابلية للتطبيق بالنسبة للمانحين. كما يشير باريليت (٢٠١٩)، فإن أحد التحديات الرئيسية التي تواجه المانحين الراغبين في تقديم الدعم المباشر للجهات الإنسانية المحلية والوطنية هي المخاطر الائتمانية والمتعلقة بالسمعة. ونتيجة لذلك، فإن إثبات امتلاكهم للأنظمة المالية وأنظمة المشتريات لإدارة المخاطر والمنح الكبيرة يمكن أن يساعد الجمعيات الوطنية وغيرها من الجهات الفاعلة الإنسانية المحلية والوطنية على إثبات وجودهم كشركاء يتمتعون بمصداقية وقابلة للحياة. على سبيل المثال، أدى الاستعداد للمساعدة النقدية والقسائم إلى قيام الصليب الأحمر الزامبي بتعزيز عمليات الشراء من أجل التعاقد مع مقدمي الخدمات المالية، حيث أن نظامه السابق لم يكن متوافقًا مع متطلبات مراجعة الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. على الرغم من صعوبة تحديد الروابط المباشرة في هذه الدراسة بين تعزيز هذه الأنظمة والتغيير في كيفية تمويل المانحين الخارجيين أو إدراكهم لمخاطر التمويل، فإن الجمعيات الوطنية أشارت الأدبيات في أماكن أخرى إلى أهميتها في الحد من العوائق التي تحول دون تلقي المانحين المباشرين التمويل وأن تصبح أكثر استدامة كم المنظمة (على سبيل المثال، فاست و بينيت، ٢٠٢٠).

القدرة على التنظيم

أشارت العديد من الجمعيات الوطنية إلى أن إنشاء دور جهة تنسيق المساعدة النقدية والقسائم، ومورد مخصص في هيكل الجمعية الوطنية الخاص، وإنشاء مجموعة عمل نقدية داخلية مشتركة بين الإدارات كان أمرًا بالغ الأهمية لنجاح مساعداتهم النقدية والقسائم استجابة. لقد ساعدوا ليس فقط في ضمان إعطاء المساعدة النقدية والقسائم الأولوية الواجبة ولكن أيضًا لتوليد اهتمام أوسع بالمساعدة النقدية والقسائم، وتعميمها في جميع أنحاء المنظمة، وتسهيل التنسيق بين الإدارات وبين الفروع. على سبيل المثال، لدى جمعية الصليب الأحمر الفيتنامي الآن نقاط اتصال للمساعدة النقدية والقسائم في ٦٣ مقاطعة ، لذا فإن وجود الهياكل القائمة للتنسيق والتواصل فيما بينها أمر ضروري. كما ساعد تطوير إجراءات التشغيل المعيارية الخاصة بالمساعدة النقدية والقسائم على تنظيم الأدوار وتوزيعها على مختلف الموظفين والإدارات، مما يجعلها أفضل استعدادًا وقدرة على الاستجابة في مواجهة الكوارث.

القدرة على الارتباط والتعبئة

نتيجة للتأهب للمساعدة النقدية والقسائم، تمكنت الجمعيات الوطنية من التعبئة بسرعة أكبر، باستخدام المساعدة النقدية والقسائم لتقديم المساعدة في الوقت المناسب بعد وقوع الكارثة. هذا، بالإضافة إلى وجودها طويل الأمد في المجتمعات في جميع أنحاء البلاد، يضع الجمعيات الوطنية في وضع فريد لتقديم مساعدة عالية الجودة وذات صلة عندما تكون في أمس الحاجة إليها. على سبيل المثال، أتاح الاستعداد للمساعدة النقدية والقسائم للصليب الأحمر الفيتنامي تقديم نقود غير مشروطة لأكثر من ٢٠٠٠ أسرة عبر عشرة فصول في غضون ستة أسابيع كجزء من استجابته لكوفيد-١٩، أي نصف الوقت الذي استغرقه سابقًا؛ استغرقت عمليات توزيع المساعدات النقدية والقسائم الأخرى ثلاثة أسابيع فقط بين التخطيط والانهاء. أثبت توقيع الاتفاقات الإطارية لمقدمي الخدمات المالية أنه عنصر مهم في الاستعداد للمساعدة النقدية والقسائم في مساعدة الجمعيات الوطنية على التعبئة. لدى الصليب الأحمر الزامبي الآن عقد لمدة عامين مع إم تي إن، متجنبًا الحاجة إلى إجراء عمليات شراء مطولة لكل استجابة، وقد أبرم الصليب الأحمر النيجيري عقودًا مع اثنين من أكبر موردي الهواتف المحمولة في البلاد. تضمنت أنشطة التأهب للمساعدة النقدية والقسائم التي يقوم بها الصليب الأحمر البوروندي، وضع أموال ”معدّل الأزمة“ مسبقًا في حساب مزودي الخدمات المالية - وهي ميزانية محددة ومرنة لاستخدامها في الاستجابة للكوارث. هذا، إلى جانب تمرين محاكاة يدعمه برنامج الأغذية العالمي والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر البلجيكي والصليب الأحمر البلجيكي، مما يعني أنه كان قادرًا على الاستجابة للفيضانات في بوجومبورا في عام ٢٠٢٠ في غضون ٧٢ ساعة. كان هذا أسرع بكثير من المنظمات الأخرى، مما زاد من مصداقيتها مع الجهات الفاعلة في مجموعات العمل النقدية وأدى إلى اتفاقية ثلاثية طويلة الأجل مع برنامج الأغذية العالمي (برنامج الأغذية العالمي ٢٠١٩).

كما ساعد الاستثمار في التكنولوجيا، مثل ”red rose“ ، مثل الصليب الأحمر في بوركينا فاسو، وهو الأول من نوعه في البلاد - على تعبئة الجمعيات الوطنية ، بفضل الاستخدام الأكثر كفاءة للوقت ، أثناء أنشطة الاستهداف والتسجيل والرصد. ومع ذلك، فإن نقص التمويل والموارد يعني أن البعض لم يتمكن من الحفاظ على هذه التكنولوجيا بعد انتهاء الفترة التجريبية. تمّاشياً مع التزام استراتيجية ٢٠٣٠ بإحداث تحول رقمي داخل الحركة (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر ٢٠١٨ ج)، فإن معالجة هذه المشكلة - لا سيما مع تحرك القطاع الإنساني نحو رقمنة أكثر انتشارًا - سيكون ضروريًا لضمان عدم تخلف الجمعيات الوطنية عن الركب.

القدرة على النمو

مما لا يثير الدهشة، نظرًا للتأثير الذي أحدثته على وصول الجمعيات الوطنية إلى التمويل وقدرتها على الاستجابة، فقد كان للتأهب للمساعدة النقدية والقوائم تأثير واضح على حجم البرامج التي يمكنهم تقديمها. على سبيل المثال، كان أول برنامج للمساعدة النقدية والقوائم تم تنفيذه مباشرة من قبل الصليب الأحمر الإثيوبي في عام ٢٠١٨ عبارة عن استجابة نقدية مقابل المأوى لـ ١٢٠ أسرة. بعد ذلك بعامين، زاد عدد المستفيدين منه بأكثر من عشرة أضعاف، مع استجابة البرامج لكل من كوفيد-١٩ والاضطرابات المدنية الحالية التي وصلت إلى ١٩٠٠ أسرة. يدير الصليب الأحمر في بوركينافاسو حاليًا أيضًا مشاريع المساعدة النقدية والقوائم لما يزيد عن ١٠,٠٠٠ أسرة بينما توسع الصليب الأحمر النيجيري من مشاريع المساعدة النقدية والقوائم الصغيرة التي يتم تنفيذها بدعم من مندوبي الجمعيات الوطنية الشريكة، ليصبح ثالث أكبر نقود والجهة الفاعلة في مساعدة القوائم في البلد وراء برنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فقط، مع عمليات في سبع من مناطق البلاد الثماني.

دور تبادل الأقران في بناء القدرات

يتمثل أحد الانتقادات الموجهة إلى النظام الإنساني الحالي في أنه غالبًا ما يتخلى عن الموظفين الدوليين والاستشاريين لبناء القدرات الوطنية، دون النظر إلى الدعم المتاح محليًا أو إقليميًا، على الرغم من أن هذا يمكن أن يكون أرخص وأكثر ملاءمة للسياق المحلي وأكثر ملاءمة. إلى دعم طويل الأجل (أيويي وآخرون، ٢٠١٧). اعتبر أحد المخبرين الرئيسيين لهذا البحث أن رد الفعل هذا للتخلف عن الدعم الدولي كان صحيحًا بشكل خاص للمساعدة النقدية والقوائم، لأنه لا يزال يُنظر إليه على أنه مجال متخصص ومبتكر.

على النقيض من ذلك وبفضل هيكل الحركة، تمكنت بعض الجمعيات الوطنية من الاستفادة من التبادل بين الأقران مع الجمعيات الوطنية الأخرى في المنطقة. ومن بين هؤلاء، تم إنشاء مجموعة التعلم من الأقران في منطقة الساحل، واستفادت الجمعيات الوطنية في شرق والقرن الأفريقي من عمليات التبادل ودعم التدريب وفرص التعلم من الأقران الأخرى. أشار مركز تنسيق المساعدة النقدية والقوائم التابع للصليب الأحمر الإثيوبي إلى أن علاقتهم مع الصليب الأحمر الكيني أثبتت أنها مثمرة بشكل خاص نظرًا لأن إثيوبيا تشترك في الحدود وبالتالي الأسواق مع كينيا، والفريق على دراية بالسياق. كما أقرت بفوائد دعم الأقران حيث يواجه الصليب الأحمر الكيني تحديات تشغيلية مماثلة وكان متاحًا ويمكن الوصول إليه أكثر من الزملاء في مقار الجمعية الوطنية الشريكة الذين يدعم العديد منهم الجمعيات الوطنية في جميع أنحاء العالم. يعد تحديد وتسهيل فرص التبادل والدعم الإقليمي أمرًا أساسيًا، وكذلك دورات تدريب المدربين: يمكن أن تساعد هذه الدورات في توسيع الدعم على المستوى الإقليمي المتاح للجمعيات الوطنية الشقيقة ويمكن أن تعني أن الجمعيات الوطنية يمكنها تنظيم التدريب والتطوير المستمر، بدون دعم خارجي. مع هذه التجربة، قد تكون هناك أيضًا فرص للجمعيات الوطنية لتسهيل التعلم من الأقران بين الجهات الإنسانية المحلية والوطنية في سياقها المحلي لتعزيز قدراتها الجماعية وصوتها.

القدرة على الأداء

يعد تدريب الموظفين والمتطوعين عنصرًا مهمًا في الاستعداد للمساعدة النقدية والقوائم، لكن التجربة تظهر أنه بدون فرصة للممارسة، ستضيع المهارات والمعرفة بسهولة. هذه مشكلة شائعة بالنسبة للجهات الفاعلة الإنسانية المحلية والوطنية في جميع أنحاء القطاع الإنساني وليست فريدة في المساعدة النقدية والقوائم: فالوجود المستمر ووصول الجهات الفاعلة الدولية بعد وقوع الكارثة يحد من قدرتهم على ترجمة بناء القدرات هذا إلى ممارسة. كما أشار أحد المشاركين في البحث الذي أجري لصالح الصليب الأحمر الأسترالي، ”في الأوقات الجيدة، يقومون بتدريبتنا على أن نكون مديرين، ثم عندما تحدث كارثة، يحضرون ويتولون العرض - ما الذي يمكننا تعلمه؟ يجب أن يمنحونا الفرصة لممارسة“ (أيويي وآخرون، ٢٠١٧). أشار استعراض حديث لوحداث الاستجابة للطوارئ التابعة للحركة إلى مخاوف مماثلة بشأن الديناميكيات بين وحدات الاستجابة للطوارئ والجمعيات الوطنية المضيفة (باويل وآخرون، ٢٠٢١).

إن إعطاء الجهات الفاعلة الإنسانية المحلية والوطنية مساحة لقيادة الاستجابة والتعلم من خلال العمل أمر ضروري لتعزيز القدرات وترسيخها داخل منظماتهم. بعد أن اكتشف الصليب الأحمر الإثيوبي أن نتائج التدريب على المساعدة النقدية والقوائم قد ضاعت بحلول الوقت الذي جاء فيه لتقديم استجابة، قام الصليب الأحمر الإثيوبي بتكييف الدورات التدريبية لتشمل مكونًا عمليًا، بينما قام آخرون بتشغيل مشاريع تدريبية صغيرة كجزء من الاستعداد للمساعدة النقدية والقوائم. أجرى الصليب الأحمر البوروندي تمرين محاكاة في الوقت الفعلي لمدة ٧٢ ساعة، بدعم من برنامج الأغذية العالمي والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والصليب الأحمر البلجيكي في فلاندرز، مما أتاح الفرصة لاختبار وتعزيز قدرته على الاستجابة (برنامج الأغذية العالمي، ٢٠١٩).

أدى التدهور السريع في الوضع الإنساني في بوركينافاسو إلى اضطراب الصليب الأحمر إلى الاستعداد للمساعدة النقدية والقوائم والاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية الحادة في وقت واحد. في حين أن هذا جلب تحديات كبيرة - مما تطلب منه التوسع السريع والتحول، كما لاحظ أحد المستجيبين، ”من متجر قرية صغير إلى سوبر ماركت كبير“، بين عشية وضحاها تقريبًا - فقد سمح للجمعية الوطنية بالتعلم من خلال الممارسة. ونتيجة لذلك، تمكنت من الارتقاء من تدخلات الأمن الغذائي وسبل العيش الصغيرة للمساعدة النقدية والقوائم في نهاية عام ٢٠١٧ لخدمة بضع مئات من الأسر، لخدمة أكثر من ١٠,٠٠٠ أسرة في عام ٢٠٢٠.

كما أشار أوستن وفريز (٢٠١٩) في تقييمهما لدعم التأهب النقدي للحركة، فإن القدرة على الأداء والاستجابة بسرعة تتوقف أيضًا على المهارات والمعرفة الضرورية التي يتم تعميمها في جميع فروع وإدارات المنظمة. أفادت عدة جمعيات وطنية أنه حيثما تركزت قدرة المساعدة النقدية والقوائم بين عدد قليل من الناس، فقد حدت من استجابتهم وقللت من معارفهم المؤسسية. بالنظر إلى أن إحدى نقاط القوة النسبية للجمعيات الوطنية هي شبكتها الوطنية من المتطوعين مع وجود دائم على مستوى المجتمع - وهي ميزة تم تعزيزها خلال جائحة كوفيد-١٩ - فإن ضمان أن جميع الفروع قادرة على تقديم المساعدة النقدية والقوائم يعزز هذه الميزة النسبية، تجاه الجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى.



التنسيق

أشارت الأبحاث الحالية إلى أن نظام التنسيق الإنساني يعمل كحاجز أمام التوطين وكونه 'حارس بوابة بحكم الواقع'، مما يمنع الجهات الفاعلة المحلية والوطنية من المشاركة في صنع القرار (لونج و باريت، ٢٠٢٠) ويضمن مساهمتها في لا تزال الاستجابة الإنسانية غير معترف بها (باربيليت، ٢٠١٨). تشمل المشكلات حواجز اللغة، واستخدام المصطلحات أو المصطلحات الإقصائية، وصعوبات التنقل في تعقيدات النظام (لونج و باريت، ٢٠٢٠) بالإضافة إلى الوقت والموظفين اللازمين لحضور الاجتماعات في عواصم بعيدة في كثير من الأحيان (تائر و مورو، ٢٠١٦؛ هوي و آخرون، ٢٠١٥). لقد تم انتقاد النظام الذي تقوده الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية أيضًا بسبب طبيعته الإقصائية حيث تهيمن المنظمات الدولية غالبًا على المحادثة حتى عندما تكون في الأقلية (نوكس كلارك وكامبيل، ٢٠١٦). على سبيل المثال، أظهر بحث من المحيط الهادئ أنه في اجتماع مجموعة واحدة في فانواتو، استغرق المشاركون الدوليان الوحيدان أكثر من نصف وقت الكلمة في غرفة من ثلاثة عشر شخصًا (أبوبي وآخرون 2017). ومع ذلك، يمكن أن تتغير هذه الديناميكيات، عندما تقود الجهات الفاعلة المحلية، ولا سيما الحكومة، آليات التنسيق الإنساني (مركز بوجيانو و HAG، ٢٠١٩).

مجموعات العمل النقدية بعيدة كل البعد عن الإعفاء من هذه القضايا. ومع ذلك، فإن الفشل في حل المناقشات طويلة المدى على المستوى العالمي حول الوكالة الرائدة لتنسيق المساعدة النقدية والقوائم قد وفر المزيد من الفرص للجهات الفاعلة الوطنية لتولي أدوار قيادية لمجموعة العمل النقدي. تمكنت العديد من الجمعيات الوطنية من الاستفادة من ذلك، من خلال رئاسة أو المشاركة في رئاسة مجموعة العمل النقدية على المستوى الوطني. في بعض الحالات، استخدموا هذا المنصب ودورهم المساعد لسد الفجوة بين الحكومة والمنظمات الإنسانية وتعزيز الصلة بين المساعدات النقدية والقوائم الإنسانية وبرامج الحماية الاجتماعية. فمثلاً:

■ بعد إدراك الحاجة إلى تقليل الازدواجية بين التحويلات النقدية وبرنامج الحماية الاجتماعية للحكومة، كان للصليب الأحمر الكيني دورًا أساسيًا في إعادة تشغيل مجموعة العمل النقدية الوطنية غير النشطة، وضمان قيام الحكومة الوطنية بدور قيادي في ذلك. تم الآن تأسيس الصليب الأحمر الكيني والاعتراف به باعتباره القائد المشارك لمجموعة العمل النقدية

■ في ميانمار، طلب برنامج الأغذية العالمي ومنظمة Mercy Corps من الصليب الأحمر تولى دور الرئيس المشارك لمجموعة العمل النقدية، تقديرًا لوصولها إلى المناطق التي يصعب الوصول إليها. كما أنها تلعب دورًا رئيسيًا في التنسيق والتواصل مع الدوائر الحكومية ذات الصلة، ومساعدة المنظمات الأخرى على تعزيز علاقتها معها.

■ خلال دور الصليب الأحمر النيبالي كرئيس متناوب لمجموعة العمل النقدية، استخدمت دورها المساعد لبدء محادثات مع الحكومة لدعم استخدامها بشكل أفضل للمساعدة النقدية والقوائم. وشمل ذلك وضع مبادئ توجيهية بشأن المساعدة النقدية والقوائم للحكومات المحلية وأصحاب المصلحة الآخرين ودعم المنظمات الأخرى للعمل بشكل أكثر فعالية مع الحكومة.

■ في فيتنام، لا يزال معظم الدعم الحكومي عينيًا ولكن الصليب الأحمر يعمل على تغيير ذلك، بما في ذلك دعم تطوير المبادئ التوجيهية الحكومية بشأن استخدام المساعدات النقدية والقوائم، والمساعدة في تكييفها لاستخدامها خلال جائحة كوفيد-١٩. وبدعم من الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، كانت تخطط أيضًا للاستفادة من رئاسة فيتنام لرابطة أمم جنوب شرق آسيا لتشجيع استيعاب أوسع للمساعدات النقدية والقوائم في آليات الدعم الحكومية، لكن الوباء أخر التقدم في هذا الشأن.

■ أصبح الصليب الأحمر في بوركينا فاسو أعضاء في اللجنة التنفيذية لمجموعة العمل النقدية جنبًا إلى جنب مع منظمة العمل ضد الجوع وبرنامج الأغذية العالمي، واستضاف مجموعة العمل النقدية على المستوى الوطني في مكاتبها الرئيسية وتمكينها من المساهمة في صنع القرار على المستوى الاستراتيجي. كما استخدمت موقعها لمحاولة الانخراط بشكل أكثر منهجية مع الحكومة لتحسين الروابط مع آليات الحماية الاجتماعية الخاصة بها.



د. المشاركة

تعد مشاركة المجتمع المحلي جانبًا غالبًا ما يتم تجاهله في الدراسات حول التوطين؛ يركز معظمهم فقط على دور الفاعلين الإنسانيين المحليين والوطنيين مع إشراك المجتمع في المناقشات حول مشاركة المجتمع والمساءلة. تتمتع الجمعيات الوطنية بعلاقة طويلة الأمد مع المجتمعات المحلية ووجودها فيها، في وضع فريد لتعزيز هذه المشاركة المحلية وصنع القرار. هذا صحيح بشكل خاص بالنظر إلى أن الدراسات السابقة أظهرت أن المجتمعات المتضررة تفرق بين المنظمات الإنسانية المحلية - تلك الموجودة في مجتمعاتها وبالتالي فهي مسؤولة أمامها - والمنظمات الإنسانية الوطنية، التي لها مكاتب في أماكن أخرى (باربيليت و آخرون، ٢٠١٩).

بحكم طبيعتها، تساعد المساعدة النقدية والقوائم على تعزيز عملية صنع القرار على مستوى المجتمع على الرغم من أن استخدام الشروط والأدوات الأخرى، يمكن أن يحد من سلطة اتخاذ القرار هذه. ومع ذلك، من الأهمية بمكان ألا يتم اعتبار المساعدة النقدية والقوائم بمثابة علاج شامل أو حل سهل لمشاركة مجتمعية أفضل وأكثر جدوى. أظهرت الدراسات الاستقصائية التي أجرتها شركة "Ground Truth Solutions" (٢٠١٩؛ ٢٠٢٠؛ ٢٠٢٠ب) أن متلقي المساعدة النقدية والقوائم غالبًا ما يشعرون بأنهم على دراية أفضل بالمساعدة التي يتلقونها، ويشعرون بمستويات أعلى من الاحترام والاندماج في البرامج، مقارنة بالطرائق الأخرى. ومع ذلك، لا تزال نسبة الأشخاص الذين أبلغوا عن هذه المشاعر منخفضة بشكل مثير للقلق: على سبيل المثال، في جمهورية إفريقيا الوسطى، شعر ٣٢٪ فقط من متلقي المساعدة النقدية والقوائم أن آرائهم قد أخذت في الاعتبار، مقارنة بـ ٢٢٪ من المساعدات غير النقدية والقوائم. متلقو المساعدات، و فقط ١٤٪ من المستفيدين في نفس الدراسة فهموا كيف تم اختيار الأشخاص لتلقي المساعدة. مقارنة بـ ١٥٪ من متلقي المساعدة غير النقدية والقوائم. إن تقوية الروابط بين المساعدة النقدية والقوائم والمشاركة المجتمعية والمساءلة داخل وخارج الحركة وإدراج مشاركة المجتمع والمساءلة في الاستعداد للمساعدة النقدية والقوائم كلها واعدة، ولكن هناك حاجة إلى المزيد من العمل.

في بعض البلدان، ساعدت التحويلات النقدية الجماعية على تعزيز مشاركة المجتمع وصنع القرار بشكل أكبر. تهدف هذه إلى "نقل سلطة اتخاذ القرار والوكالة إلى المجتمعات المتأثرة أو مجموعات المجتمع لتمكينها من الاستجابة بشكل أفضل لاحتياجاتها وأولوياتها" وغالبًا ما تُستخدم لتكملة أشكال المساعدة الأخرى بدلاً من استبدالها. يتم منح المجموعات الميزانية والدعم لتحديد وتنفيذ المشاريع التي تفيد إما قسمًا فرعيًا من المجتمع أو المجتمع ككل، حيث تلعب المنظمات الإنسانية دورًا تيسيريًا وليس دورًا تنفيذيًا (KeyAid 2021a). بالنسبة للجهات المانحة على وجه الخصوص، هناك قدر أكبر من عدم اليقين والمخاطر التي تنطوي عليها البرامج الأخرى القائمة على المساعدة النقدية والقوائم لأنها تتطلب نموذج تمويل أكثر مرونة وتمرير السيطرة من المنظمات الإنسانية إلى المجتمعات المتضررة (المراجع نفسه). يمكن أن يساعد وجود أنظمة قوية لإدارة المشاريع في تقليل هذه المخاطر.

يستخدم الصليب الأحمر في ميانمار التحويلات النقدية الجماعية في ولاية راخين منذ عام 2017 لدعم الحد من مخاطر الكوارث والمياه والصرف الصحي وخطط تنمية القرية. يتم تقديم النقد على أقساط للجان القروية، وفقًا لمقترح وميزانية مقدمة إلى الصليب الأحمر، وبما يتوافق مع شروط وأحكام الاتفاقية الموقعة بين المكتب الفرعي واللجان (والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والصليب الأحمر، بدون تاريخ). حتى الآن، دعم هذا التمويل مبادرات مثل بناء قاعات القرى وتجديد نقاط المياه وتحسينات لجعل الطرق أكثر سهولة وتم تكييفها في عام 2020 استجابة لكوفيد-١٩. سمح ذلك للجان بتحديث مرافق الحجر الصحي المجتمعية، وإنشاء محطات لغسل اليدين، وزيادة وعي المجتمع، وشراء البطاريات الكهربائية لتحسين الاتصال الجماهيري ودعم الخياطين المحليين لإنتاج أقنعة الوجه. قدمت الجمعية الوطنية أيضًا أموالًا طارئة للجان الصمود القروية لدعم أولئك الأكثر تأثرًا بكوفيد-١٩، وتمويل مجموعات المتطوعين في المجتمع القروي لدعم جهود التعبئة والتوعية (الصليب الأحمر في ميانمار \ الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، ٢٠٢٠). إلى جانب هذه الإنجازات، وجد الصليب الأحمر في ميانمار أن التحويلات النقدية الجماعية تبني رأس المال الاجتماعي والتماسك داخل هذه المجتمعات، وهو ما يساعد في حد ذاته على تعزيز قدرة المجتمع على الصمود وتقليل الاعتماد على المساعدة الإنسانية (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، ٢٠١٩).



الرؤية

غالبًا ما تكون مساهمة الجهات الإنسانية المحلية والوطنية في الاستجابة الإنسانية غير معترف بها وغير معترف بها، لا سيما عند الشراكة مع منظمة دولية أو عندما لا يشاركون في آليات التنسيق الرسمية (باربيليت، ٢٠١٨). أوضحت هذه الدراسة أن زيادة ظهور الجهات الفاعلة الإنسانية المحلية والوطنية من خلال أنشطة المساعدة النقدية والقسائم لم تكن مهمة في حد ذاتها فحسب، بل كانت لها أيضًا فوائد في المراحل الأولية والنهائية والأفقية للمنظمة، مما في ذلك زيادة التمويل والوصول إلى منتديات صنع القرار و صورة عامة أقوى.

فاد الصليب الأحمر الكيني أن المساعدات النقدية والقسائم منحتهم ”وجهًا“ وعززت مكانتها في المجتمعات ومع الجهات الفاعلة الإنسانية. وبالمثل، أدت جودة استجابة المساعدة النقدية والقسائم التي يقدمها الصليب الأحمر الإثيوبي إلى إبداء الحكومة ثقتها في عملها، وإلى مزيد من الظهور وسمعة أقوى لدى المجتمعات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية. أدت جهود الصليب الأحمر الزامبي للترويج لاستجابته للمساعدة النقدية والقسائم في الصحف الوطنية إلى مزيد من الاعتراف العام، في حين أن جودة برامجها قد ولدت الاهتمام والاعتراف داخل المجتمع الإنساني. فقد اتصلت اليونيسف، على سبيل المثال، للحصول على الدعم من خلال تقييم مقدم الخدمة المالية الخاص بها. وبالمثل، فإن الصليب الأحمر الملغاشي، الذي كان معروفًا في السابق فقط بعمله للتبرع بالدم، قد وجد أن استجابته للمساعدات النقدية والقسائم قد زادت من وضوح الرؤية لدى كل من الجمهور والحكومة. إن الاعتراف باستجابة المساعدة النقدية والقسائم التي يقدمها الصليب الأحمر في ميانمار يعني أن اليونيسف وفريق العمل النقدي كثيرًا ما يطلبان منه قيادة التقييمات، وأشار الصليب الأحمر النيجيري إلى أنه تم الاعتراف بها بشكل أفضل داخل الحركة وتم التماسها للحصول على الدعم من الشريك الجمعيات الوطنية التي لم تكن قد دخلت في شراكة معها من قبل.

إن الرؤية المتزايدة للصليب الأحمر لجزر البهاما في قيادة استجابة دوربان للصليب الأحمر، والوصول إلى المجتمعات التي لا يمكن الوصول إليها من قبل المنظمات الأخرى، وكونها أول منظمة تختبر المساعدة النقدية متعددة الأغراض، يعني أنه طُلب منها لاحقًا مشاركة خبرتها ومعرفتها مع المنظمات الدولية التي كانت تصل إلى الجزيرة وتتطلع إلى تقديم المساعدة النقدية والقسائم. كما أدى إلى زيادة الوضوح بين كل من المانحين والمجتمعات التي تخدمها والحكومة، مما أدى إلى تحويل الاعتراف العام بها من منظمة تركز على الرعاية الاجتماعية إلى منظمة إنسانية.

على الرغم من أن عملية الاستعداد للمساعدة النقدية والقسائم قد أثبتت أنها خطوة أولى حاسمة في زيادة ظهور الجمعية الوطنية وضمان الاعتراف بعملها، فإنها تتطلب أيضًا استثمارًا متعمدًا من قبل الجمعية الوطنية وشركائها للإعلان عن أنشطتها، على سبيل المثال، من خلال التقليدية و وسائل التواصل الاجتماعي ومجموعة العمل النقدي وآليات التنسيق الأخرى ومبادرة عد النقود للحركة. على الرغم من الفوائد المحتملة لزيادة التمويل ومصادقية أكبر من بين أمور أخرى، فإن الجمعيات الوطنية لا تعطي هذه الأولوية دائمًا. بالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى مزيد من العمل الهام من قبل الجهات الفاعلة الدولية لضمان منح الجهات الإنسانية المحلية والوطنية نفس الاعتراف والوضوح مثل الجهات المانحة والشركاء الدوليين.

في كثير من الحالات، عززت قدرة المساعدة النقدية والقسائم المتزايدة للجمعية الوطنية من علاقتها مع الحكومة الوطنية. كان هذا واضحًا بشكل خاص خلال جائحة كوفيد-١٩، حيث وسعت الحكومات برامج الحماية الاجتماعية أفقيًا ورأسياً استجابة للأزمة (المنفي وآخرون، ٢٠٢٠). وشمل ذلك وضع اتفاقيات وعقود جديدة لتحسين مشاركة البيانات والاستهداف والتسجيل، ومواءمة الأساليب وآليات التسليم وطرق العمل. ثبت أن كونك ”جاهزًا للنقد“ أمر بالغ الأهمية للقدرة على المشاركة في هذا الدور (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر ومركز المساعدات النقدية، ٢٠٢٠). على سبيل المثال، قدم الصليب الأحمر في بابالي إيسواتيني إرشادات المساعدة النقدية والقسائم للحكومة الوطنية، ودعم انتقالها إلى نظام الدفع الإلكتروني وعمل معهم للوصول إلى أكثر من ٥٠٠٠ أسرة إضافية. وبصفته قائد فريق التنسيق النقدي، لعب الصليب الأحمر النيبالي أيضًا دورًا محوريًا في عملية التأهب والاستجابة لكوفيد-١٩، بما في ذلك الدعوة إلى المساعدة النقدية متعددة الأغراض كخيار استجابة (المرجع نفسه). وبالمثل، فإن القدرة على تقديم المساعدات النقدية والقسائم على نطاق واسع تعني أن الصليب الأحمر الملغاشي كان أكثر قدرة على دعم استجابات الحكومة لكل من لكوفيد-١٩ وانعدام الأمن الغذائي والجفاف في جنوب البلاد، مما أدى إلى زيادة المساعدة الحكومية. عند الضرورة. وقد ساهم ذلك في زيادة المصادقية مع الحكومة وكذلك مع الجمعيات الوطنية الشريكة.

على الرغم من عدم قيام جميع الجمعيات الوطنية بأدوار قيادية في آليات تنسيق المساعدات النقدية والقسائم، فإن العديد منها تشارك بنشاط أكبر فيها نتيجة الاستعداد للمساعدة النقدية والقسائم. وقد ثبت أن هذا مهم لزيادة ظهورهم والاعتراف بهم كلاعب رئيسي في المساعدة النقدية والقسائم. وفي بعض الحالات، تم ذلك من خلال الحضور المنتظم وتبادل المعلومات في اجتماعات مجموعات العمل ومجموعات العمل الفرعية؛ وقد تبنى آخرون دورًا أكبر، حيث أجروا دورات تدريبية حضرها أعضاء مجموعة العمل النقدي الأخرى، وتسهيل الحوار بين الجهات الفاعلة الإنسانية والحكومة الوطنية وقيادة التقييمات المشتركة. بالنظر إلى أن المؤسسات المانحة تتطلب شركاء محتملين للتنسيق الفعال مع المنظمات الأخرى والمشاركة في آليات تنسيق العمل الإنساني، فقد يساعد ذلك أيضًا الجمعيات الوطنية على بناء المصادقية مع المانحين. ومع ذلك، لا يوجد دليل مباشر من هذه الدراسة على أن هذا قد أثر على قرارات التمويل حتى الآن، حيث توجد مجموعة متنوعة من العوامل الأخرى.

على الرغم من هذه النجاحات، لا يزال نقص الموارد يشكل عائقًا كبيرًا أمام الجمعيات الوطنية للمشاركة بشكل منتظم وفعال في مجموعات العمل النقدية واجتماعات التنسيق الأخرى. لدى العديد منهم موظف واحد مخصص للمساعدة النقدية والقسائم مما يجعل الحضور المنتظم صعبًا عند السفر. وينطبق هذا حتى على الجمعيات الوطنية التي تشارك في رئاسة مجموعة العمل النقدية، مثل الصليب الأحمر في ميانمار. غالبًا ما تطلب نقطة الاتصال الخاصة بالمساعدة النقدية والقسائم من الصليب الأحمر الأمريكي الحضور بدلاً منها، عندما تكون غير قادرة على القيام بذلك، ولكن هذا يستبدل صوتًا وطنيًا بصوت دولي، وإن كان ذلك مؤقتًا. يمكن أن يؤدي عدم الاتساق في من يحضر الاجتماعات أيضًا إلى زيادة صعوبة مشاركة الجهات الفاعلة الإنسانية المحلية والوطنية بفاعلية في الاجتماعات لأنهم سيكونون أقل دراية بالمناقشات السابقة، وهي مشكلة يمكن أن تتفاقم بسبب انعدام الثقة (باربيليت، ٢٠١٩).



تأثير السياسة

أشارت الدراسات السابقة إلى العوائق التي تواجه الجهات الفاعلة المحلية والوطنية في إيصال أصواتهم والوصول إلى منتديات صنع القرار الإنساني والتأثير على السياسة الإنسانية (انظر، على سبيل المثال، باربيليت، (٢٠١٩)). كما أن ندرة الفاعلين المحليين في الاجتماعات على المستوى الاستراتيجي "تثبط صوتهم الجماعي وتحد من القدرة التفاوضية الجماعية" (مبادرات التنمية ٢٠١٨). على المستوى التنظيمي، غالبًا ما تم الاتفاق على القرارات المتعلقة باستراتيجية البرنامج ونهجه بين الجهات المانحة والمنظمات الدولية، قبل وقت طويل من إشراك الشركاء المحليين في المحادثة. في حين أن دورهم المساعد يمنح الجمعيات الوطنية منبرًا وصوتًا قد لا يتمتع به الفاعلون الإنسانيون المحليون والوطنيون الآخرون، إلا أنهم لا يزالون يواجهون عقبات كبيرة (ايوي وآخرون، ٢٠١٧).

سلطت هذه الدراسة الضوء على إمكانية الاستعداد للمساعدة النقدية والقسائم لتغيير ذلك، مع أمثلة على الجمعيات الوطنية التي اكتسبت نفوذًا مع كل من الحكومة والمنظمات الإنسانية الأخرى نتيجة لجودة استجابتها للمساعدات النقدية والقسائم. على سبيل المثال، صممت الحكومة الكينية برنامج الحماية الاجتماعية الخاص بها، وتنظر حاليًا في استخدام M-Pesa كآلية للتسليم، على خلفية نجاح الاستجابة النقدية والقسائم للصليب الأحمر الكيني. في نيبال، فرضت الحكومة الفيدرالية قيودًا على استخدام التحويلات النقدية في برامج الحماية الاجتماعية، مفضلة خطط النقد مقابل العمل بدلاً من ذلك. ومع ذلك، استخدم الصليب الأحمر علاقته مع الحكومة، ونجاح برنامج المساعدة النقدية والقسائم وعلاقته بالمجتمعات المحلية للدعوة إلى استخدام الحكومة للمساعدات النقدية والقسائم. نتيجة لذلك، تدعم وثائق السياسة الحديثة استخدام بعض التحويلات النقدية للفئات الأكثر ضعفًا. عارضت الحكومة البوروندية بالمثل التحويلات النقدية غير المشروطة، حيث رفض أحد المحافظين السماح للعاملين في المجال الإنساني بتوزيع المساعدات النقدية والقسائم في مقاطعته. ومع ذلك، فقد تمكن الصليب الأحمر البوروندي من استخدام دوره المساعد لإقناع الحاكم بتغيير رأيه. كما أدت سمعة الصليب الأحمر الزامبي بصفته جهة فاعلة في المساعدة النقدية والقسائم إلى المساهمة في تصميم استجابة الحكومة للجفاف و كوفيد-١٩. أخيرًا، يتمتع الصليب الأحمر في جزر البهاما بعلاقة أقوى وأكثر تأثيرًا مع حكومته والمانحين نتيجة لاستجابة دوريان. وبينما سعت المجموعة الأولى إلى الحصول على مساهمتها ومشاركتها في برامج أخرى للاستجابة للكوارث، فمن المرجح الآن أن يقوم شركاء الحركة باستشارة الصليب الأحمر لجزر البهاما حول أولويات التمويل الخاصة بهم، بدلاً من تحديد التبرعات التي ينبغي استخدامها.

ساعد جائحة كوفيد-١٩ والتوسع الناتج في برامج الحماية الاجتماعية الحكومية الجمعيات الوطنية على اكتساب المزيد من النفوذ بصفتهما جهة فاعلة في مجال المساعدة النقدية والقسائم. وجدت دراسة عن الصلة بين النقد الإنساني وبرامج الحماية الاجتماعية أثناء الوباء (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر ومركز المساعدات النقدية، ٢٠٢٠) أن جميع الجمعيات الوطنية التي تم عرضها قد بدأت في لعب دور مناصرة مع حكومتها الوطنية، وأن كونها "جاهزة للنقد" حاسمة لقدرتهم على تولي هذا الدور. على سبيل المثال، لعبت جمعية الصليب الأحمر في بابالي إيسواتيني دورًا مهمًا في الدعوة مع أعضاء البرلمان والوكالة الوطنية لإدارة الكوارث لتوسيع نطاق المساعدة النقدية والتحول إلى آليات الدفع الإلكترونية. عمل الصليب الأحمر النيجيري أيضًا مع الحكومة والجهات الفاعلة الأخرى في الحركة لتطوير خطة قطرية استجابة للوباء.

نتيجة للاستعداد للمساعدة النقدية والقسائم إلى حد كبير، كان للاعتراف بالجمعيات الوطنية كجهات فاعلة في مجال المساعدة النقدية والقسائم التي يمكنها تقديم مساعدة عالية الجودة تداعيات واضحة وإيجابية على قدرتها على التأثير في سياسات الحكومة. نظرًا لدورها المساعد، يعد هذا مجالًا طبيعيًا، ولكنه مهم، للجمعيات الوطنية للبناء عليه في المستقبل، خاصة وأن العاملين في المجال الإنساني يتطلعون بشكل متزايد نحو الحلول الدائمة، ومواءمة المساعدات النقدية والقسائم الإنسانية وبرامج الحماية الاجتماعية.



Photo: © Pierre Grandidier/ IFRC



هل ساعد الاستعداد للمساعدة النقدية والقسائم على تغيير السلطة؟

على الرغم من وجود دليل واضح على استعداد المساعدة النقدية والقسائم التي تساهم في كل من الأبعاد السبعة للتوطين، إلى أي مدى أدى ذلك إلى تغيير أكثر جوهرية في ديناميكيات القوة بين الجهات الفاعلة الدولية والوطنية، وإلى عنصر مركزي في أجندة التوطين؟

على الرغم من أن هذه الدراسة لم تبحث صراحة في مسألة السلطة، إلا أن النتائج تشير إلى بعض التغييرات الواضحة في قدرة ومصادقية الجمعيات الوطنية - وهما اثنان من مصادر القوة الثلاثة التي حددها (فاست وبينيت، ٢٠٢٠). لا يزال الوصول إلى التمويل المستدام والجيد - المصدر الثالث لقوتها - يمثل تحدياً كبيراً للجمعيات الوطنية والجهات الفاعلة الإنسانية المحلية والوطنية الأخرى، حيث لا يزال التقدم الطموح يعوقه الحواجز الهيكلية.

توضح الدراسة نجاح الاستعداد للمساعدة النقدية والقسائم في تعزيز القدرات التشغيلية والتنظيمية للجمعيات الوطنية، مما يؤدي إلى أدوار أكثر بروزاً في الاستجابة الإنسانية، مع وضوح أكبر ومصادقية وتأثير كجهة فاعلة في المساعدة النقدية والقسائم. لاحظ الكثيرون حدوث تغيير في علاقتهم مع شركاء الحركة والمنظمات الخارجية والجهات المانحة والحكومات والجمهور العام. وقد تم التماس آرائهم ونصائحهم ودعمهم في مجموعة متنوعة من القضايا بما في ذلك المسائل الفنية المتعلقة بالنقد والمساعدة في القسائم، وأولويات التمويل وتخطيط الاستجابة، وقد أثبتوا أنهم لا غنى عنهم في سد الفجوة بين الجهات الفاعلة الإنسانية والحكومات الوطنية.

وبالقدر نفسه من الأهمية، فقد أدى أيضاً إلى تغيير في الطريقة التي تنظر بها الجمعيات الوطنية إلى نفسها. كما يلاحظ باريليت (٢٠١٩)، فإن أحد العوائق الرئيسية أمام التوطين هو تدني احترام الذات والشعور بالدونية الذي تشعر به المنظمات الوطنية والمحلية عند مقارنتها بـ "القوى الاستعمارية القديمة". العديد من المقابلات كان تأثير الاستعداد للمساعدة النقدية والقسائم على ثقة الجمعيات الوطنية. وقد أدى ذلك إلى قيام الصليب الأحمر الأوغندي بطرح نفسه في تحالف الاستعداد للمساعدة النقدية والقسائم بقيادة المعونة الكنسية الدنماركية؛ أدرك الصليب الأحمر الإثيوبي أنه يجب أن يكون أكثر ثقة بالنفس، وأن عليه أن ينظر خارجياً ويدعو الآخرين للعمل معه؛ وأشارت رئيسة الصليب الأحمر لجزر البهاما إلى أن القيادة الناجحة لمنظمتها للاستجابة لإعصار دوريان قد ساهمت في زيادة الشعور بالثقة التي مكنتها من متابعة الفرص والمشاريع الجديدة.

في حين أن هذا الدليل لا يرقى إلى تحول منهجي في السلطة، إلا أنه يسلط الضوء على المساهمة المحتملة للاستعداد للمساعدة النقدية والقسائم لتغيير هذه الديناميكيات، مع الاستثمار والالتزام والدعم المناسبين، وكجزء من التغييرات الهيكلية الأوسع في المجال الإنساني. النظام.

استنتاج



تقدم هذه الدراسة دليلاً واضحاً على الدور المهم الذي يمكن أن يلعبه الاستعداد للمساعدة النقدية والقسائم في النهوض بأجندة التوطين، مع الاستثمار والالتزام والدعم الكافي. وقد أدى تركيزها على بناء القدرات التنظيمية والتشغيلية إلى تعزيز الجمعيات الوطنية بشكل واضح، وأدى إلى قيامها بأدوار أكثر وضوحاً وتأثيراً في الاستجابة، وعزز مصداقيتها مع الجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى، والمجتمعات والحكومة.

تسلط الدراسة الضوء أيضاً على الدور الذي يمكن أن يلعبه نظام المساعدة النقدية والقسائم، والمساعدة النقدية والقسائم كطريقة، في المساهمة في استجابة أكثر محلية. هذا يشمل:

- **القيادة المحلية لمجموعات العمل النقدية:** تمكنت الجمعيات الوطنية من الاضطلاع بأدوار قيادية في آليات تنسيق النقد التي عادة ما تشغلها في أماكن أخرى وكالات الأمم المتحدة أو المنظمات غير الحكومية الدولية.
 - **مناهج تعاونية جديدة خاصة بالمساعدة النقدية والقسائم:** في السياق الصحيح، يمكن أن تدعم شراكات أكثر تكافؤاً بين الجهات الفاعلة الدولية والوطنية؛ يمكن للجمعيات الوطنية أن تضيف قيمة واضحة إلى هؤلاء من خلال وصولهم وإمكانية وصولهم ووجودهم المجتمعي.
 - **زيادة الاهتمام بمواءمة النقد الإنساني وبرامج الحماية الاجتماعية:** تتمتع الجمعيات الوطنية بموقع فريد لتسهيل ذلك، وتعمل كحلقة وصل رئيسية بين المنظمات الإنسانية الأخرى والحكومة الوطنية.
 - **تمكين المجتمعات المتضررة:** بحكم طبيعتها، تمنح المساعدة النقدية والقسائم قدرة أكبر على اتخاذ القرار مع المجتمعات المحلية، على الرغم من الحاجة إلى مزيد من العمل لضمان مشاركتهم الهادفة والمنظمة.
 - **دعم الأسواق المحلية والتجار والجهات الفاعلة في القطاع الخاص المحلي:** تتوفر المساعدة النقدية والقسائم فوائد واضحة للاقتصاد المحلي؛ يمكن للشراكة مع مقدمي الخدمات المالية المحليين بدلاً من المنظمات متعددة الجنسيات أن تعزز هذه الفوائد.
- على الرغم من أن هذه الدراسة ركزت على الجمعيات الوطنية ونهج الاستعداد للمساعدات النقدية والقسائم، إلا أن النتائج تشير إلى أن المبادرات المماثلة غير الحركية مثل أداة الجاهزية النقدية التنظيمية الخاصة بمركز المساعدات النقدية، يمكن أن تؤدي إلى نتائج مماثلة للجهات الفاعلة الإنسانية المحلية والوطنية الأخرى، شريطة أن الشركاء والمناحون الدوليون يستثمرون فيها بشكل كافٍ. سيكون مثل هذا الاستثمار أمراً بالغ الأهمية لضمان عدم تخلف الجهات الإنسانية المحلية والوطنية عن الركب مع تطور المساعدات النقدية والقسائم وأصبحت شائعة بشكل متزايد. من شأن توفير دعم التطوير التنظيمي طويل الأجل لمجموعة من الجهات الفاعلة الإنسانية المحلية والوطنية أن يبنّي أيضاً قاعدة عريضة من قدرات المساعدة النقدية والقسائم المحلية المستدامة وصوتاً محلياً جماعياً قوياً، وهو ثقل موازن مهم لتحدي هيمنة الجهات الفاعلة الدولية في النظام الإنساني.

Photo: © Soraya Dali-Balta / IFRC

التوصيات والفرص



عن الحركة⁵

١. زيادة موارد الحركة والاستثمار في الاستعداد للمساعدات النقدية والقوائم ، نظراً لنجاحها في تعزيز الجمعيات الوطنية ومساهمتها الواضحة في استجابة أكثر محلية. وينبغي ربط ذلك بجدول أعمال تنمية الجمعية الوطنية للحركة و جدول أعمال الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر للتجديد. إذا كان الالتزام بالتوطين صادقاً ، فيجب أن يكون الدعم لمدة ثلاث سنوات على الأقل ، وأن يتم توفيره خارج حالات الطوارئ حتى تتمكن الجمعيات الوطنية من بناء قدراتها التنظيمية والاستثمار فيها وتجنب الاعتماد المفرط المستمر على الدعم الدولي في أوقات الأزمات.

٢. لضمان عمق وجودة الدعم الكافين، فكر في تركيز المزيد من الوقت والموارد على عدد أقل من الجمعيات الوطنية ذات الأولوية. ينبغي أن تستند القرارات المتعلقة بعدد الجمعيات الوطنية المطلوب دعمها إلى تحليل دقيق للموارد اللازمة للاضطلاع بالاستعداد للمساعدة النقدية والقوائم والدعم المتاح.

٣. دعم الجمعيات الوطنية للوصول إلى تمويل أكثر تنوعاً ومرونة ويمكن التنبؤ به وطويل الأجل، بما في ذلك من الصناديق المشتركة القطرية ومصادر التمويل غير التقليدية. يجب أن يشمل ذلك دعماً موجهاً للمساعدة في التغلب على الحواجز المستمرة والموثقة جيداً للوصول إلى التمويل.

٤. اغتنام الفرصة التي يوفرها جائحة كوفيد-١٩، والتركيز الحالي على إنهاء استعمار المساعدات ، والدور الريادي للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في مسار عمل توطین الصفقة الكبرى للمضي قدماً في التزامات توطین الصفقة الكبرى وسن تغييرات طموحة في كيفية تقديم الدعم الدولي للجمعيات الوطنية . يجب اعتبار دعم الزيادة كملاذ أخير وحيث يتم تنشيطه ، يجب نشر الموظفين للعمل جنباً إلى جنب مع موظفي الجمعية الوطنية وتدريبهم ، بدلاً من استبدالهم. وهذا يتطلب مزيداً من الإقرار والفهم لديناميكيات القوة المرئية وغير المرئية بين الجمعيات الوطنية ونظيراتها الدولية. يجب أن يساهم هذا الدعم أيضاً في تنمية الجمعية الوطنية وأهدافه طويلة المدى لضمان مساهمته في جمعيات وطنية أقوى وأكثر استدامة.

٥. لضمان التقدم في عملية التوطين، قم باعتماد المؤشرات المناسبة لكل ركيزة من الركائز السبع للتوطين ، وتتبع التقدم المحرز في مقابلها عبر الحركة. يجب تضمينها في خطط تنمية الجمعية الوطنية واستخدامها لأغراض التخطيط الاستراتيجي.

٦. كجزء من أجندة التحول الرقمي لاستراتيجية ٢٠٣٠ ، حدد أولويات النقد الرقمي وحلول مساعدة القوائم واستثمر فيها ، مثل RedRose. نظراً لأن المساعدة النقدية والقوائم أصبحت رقمية بشكل متزايد ، فإن الجمعيات الوطنية تخاطر بالتخلف عن الركب ما لم يكن لديها الموارد اللازمة للاستثمار في هذه التقنيات.

للمجموعات الوطنية

١. التعامل باستمرار مع الاستعداد للمساعدة النقدية والقوائم كعملية تطوير تنظيمي، ومواءمتها مع خطط تنمية الجمعية الوطنية. سيساعد ذلك على ضمان استدامة التغييرات وتعميم المساعدة النقدية والقوائم في جميع أنحاء المنظمة. كما أنه يساعد على ضمان أن الاستعداد للمساعدة النقدية والقوائم يتناسب مع أولويات الجمعية الوطنية، ويتجنب الازدواجية ويقلل من أوجه القصور.

٢. لتحقيق أقصى قدر من النجاح في الاستعداد للمساعدة النقدية والقوائم، القيام بتضمين المساعدة النقدية والقوائم في السياسات والإرشادات والاستراتيجيات وخطط الاستجابة وضمان المشاركة الواسعة عبر الجمعية الوطنية. أثبتت مشاركة القيادة العليا أنها ضرورية لإحداث التغييرات التنظيمية المطلوبة: فالقدرة على إثبات دور المساعدة النقدية والقوائم في تحسين النتائج الإنسانية، وقدرتها على توليد المزيد من الكفاءات، وزيادة صورة الجمعية الوطنية وأهميتها أمر أساسي. من الضروري وجود جهة اتصال للمساعدة النقدية والقوائم التابعة للجمعية الوطنية وتعيين الشخص المناسب في هذا الدور لدفع هذا الأمر إلى الأمام، ولكن من المهم بنفس القدر تعزيز الاهتمام والمشاركة عبر المنظمة، على سبيل المثال، من خلال جلسات المعلومات غير الرسمية، والتعلم عبر المنظمات الأحداث ومراجعات ما بعد العمل.

٣. تخصيص الموارد لرفع صورة الجمعية الوطنية للمساعدة في وضعها كممثل رئيسي للمساعدة النقدية والقوائم. وهذا يتطلب بناء المصداقية مع مجموعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك الجهات المانحة وشركاء الحركة والجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى والجمهور. أثبتت الاستفادة من وسائل الإعلام المحلية، ونشر دراسات الحالة وقصص النجاح، ورفع أصوات المجتمع، والحضور المنتظم لاجتماعات التنسيق الإنساني، وسائل فعالة يمكن من خلالها القيام بذلك. يمكن أن يساعد البحث الاستباقي عن فرص تمويل خارجية متنوعة في رفع صورة الجمعية الوطنية خارج الحركة.

٤. حيثما كان ذلك مناسباً وممكنًا، وضع نقاط الاتصال الخاصة بالمساعدة النقدية والقوائم للأمام للقيام بأدوار قيادية في مجموعة العمل النقدية على المستوى الوطني. يمكن أن يعزز هذا المزيد من هياكل التنسيق المحلية ورفع صورة الجمعية الوطنية، فضلاً عن المساعدة في مواءمة برامج الحماية الإنسانية والاجتماعية بشكل أفضل، كنتيجة لدورها المساعد.

٥. التأكد من وضع مهارات ومعرفة المساعدة النقدية والقوائم موضع التنفيذ ومراجعتها بانتظام، للتأكد من أن الجمعية الوطنية لا تزال «جاهزة للنقد». على الرغم من أن فرص تنفيذ وتوسيع المساعدة النقدية والقوائم ستعتمد على السياق، يمكن تنظيم الطيارين على نطاق صغير أو المحاكاة بشكل منهجي لتضمين المعرفة والمهارات اللازمة داخل المنظمة، كجزء من الاستعداد التنظيمي الجيد.

٦. الانخراط بشكل استباقي مع أنظمة التسليم المشتركة بين الوكالات والنهج التعاونية لتحديد ما إذا كان وكيفية العمل معها. نظرًا لأن النهج المشتركة بين الوكالات مثل الشبكة التعاونية لتقديم النقد والنظام النقدي المشترك الذي تقوده الأمم المتحدة أصبحت أكثر شيوعًا، فمن المهم أن تقرر المجموعات الوطنية كيفية التعامل معها، على أساس السياق وأولوياتها الاستراتيجية وقدراتها. في بعض الحالات، قد تكون البدائل الموجهة محليًا ممكنة وأكثر ملاءمة.

٧. البحث عن الفرص لتعزيز الدور المساعد للمجموعات الوطنية في استجابة المساعدة النقدية والقوائم. ويشمل ذلك استخدام الدور المساعد لتقوية الصلة بين الحكومة والمنظمات الإنسانية، وعند الاقتضاء، للدعوة إلى المساعدة النقدية والقوائم مع الحكومة. يوفر التركيز الأخير على ربط أفضل للحماية الاجتماعية وبرامج التحويلات النقدية الإنسانية فرصة واضحة للمجموعات الوطنية.

٨. حيثما أمكن، التفكير في التعاقد مع مقدمي الخدمات المالية المحليين وغيرهم من الجهات الفاعلة في القطاع الخاص، بدلاً من الشركات الدولية الكبرى. إن تضمين هذا كميّار في تقييم مزود الخدمة المالية سيضمن إيلاء الاعتبار الواجب له، مما يساعد على تعظيم فوائد المساعدة النقدية والقوائم للشركات المحلية.

٧. لزيادة وضوح المجموعات الوطنية وغيرها من الجهات الفاعلة الإنسانية المحلية والوطنية، الدعوة إلى إسناد أكثر عدلاً وثباتاً لأنشطة المساعدة النقدية والقوائم إلى الوكالات المنفذة، في المنشورات والتقارير الخاصة بالجهات المانحة والتنظيمية.

٨. زيادة فرص التعلم من نظير إلى نظير لتسهيل التبادل بين المجموعات الوطنية. بالإضافة إلى كونها آلية فعالة لتبادل المعرفة السياقية، فإن هذا من شأنه أن يقلل من الاعتماد على «الخبراء» الدوليين لبناء القدرات التقنية. إنه ليس فقط نموذجًا أكثر استدامة وفعالية من حيث التكلفة، ولكنه سيساعد أيضًا في إعادة تشكيل تصورات بناء القدرات كعملية أحادية الاتجاه من أعلى إلى أسفل. كما لوحظ، في تقييم ٢٠١٩ لدعم الاستعداد النقدي، يمكن توسيع هذا بشكل أكبر للاستثمار في شراكات التعلم من قائد إلى قائد لدعم المساعدة النقدية والقوائم.

٩. حدد الطرق الملموسة للمساعدة في بناء ثقة المجموعات الوطنية والتأكد من دمجها عن قصد في نهج الاستعداد للمساعدة النقدية والقوائم. ويمكن أن يشمل ذلك: المساعدة في تعزيز العلاقات مع المانحين الخارجيين وبناء تحالفات مع الجهات الإنسانية المحلية والوطنية الأخرى؛ إيجاد طرق لضمان مشاركة المجموعات الوطنية بانتظام في اجتماعات التنسيق؛ والدعوة لتعيينهم في صرف الأدوار القيادية لمجموعة العمل.

٦ Example indicators are available in Van Brabant and Patel (2018)

للمجتمع الإنساني الأوسع

١. يجب على المانحين والمنظمات الإنسانية الدولية زيادة الاستثمار في مبادرات مشابهة للتأهب للمساعدة النقدية والقوائم لشركائهم المحليين للمساعدة في ضمان أنهم «جاهزون للنقد». يجب أن يكون هذا مصحوبًا بتمويل طويل الأجل وأفضل جودة إذا كان للالتزامات بالتوطين أن تُترجم إلى تغيير حقيقي. سيساعد هذا في بناء قدرة محلية واسعة النطاق للمساعدة النقدية والقوائم وصوت محلي جماعي في استجابة المساعدة النقدية والقوائم.

٢. يجب أن تدعم مجموعات العمل النقدية تعزيز القدرات الجماعية للجهات الفاعلة في مجال المساعدة النقدية والقوائم المحلية والوطنية. وهذا من شأنه أن يعزز قدرة الاستجابة النقدية والمساعدة في القوائم ويساعد على بناء ثقة الجهات الفاعلة المحلية. يجب على الأعضاء أيضًا رفع أصوات الجهات الفاعلة المحلية بشكل استباقي في اجتماعات التنسيق، بما في ذلك ترشيحهم لأدوار قيادية.

٣. بالنظر إلى أن ديناميكيات القوة غير المتكافئة هي عائق رئيسي أمام التوطين، يجب على الجهات الفاعلة الدولية السعي إلى فهم أفضل لكيفية ظهور ديناميكيات القوة هذه بطرق مرئية وغير مرئية ، وكيف يتم تعزيزها بوعي ودون وعي ، والسعي الاستباقي لمعالجتها. لسوء الحظ، من غير المحتمل حل مشكلة عدم المساواة في الحصول على التمويل على المدى القريب ، لذا يلزم بذل جهود مدروسة لمعالجة هذه الاختلالات ضمن هذه القيود. يعد التعلم من استجابة كوفيد-١٩ والدراسات المرتبطة بها نقطة دخول رئيسية لذلك.

٤. يجب اعتماد مؤشرات موحدة ومعالم واضحة لقياس التقدم المحرز مقابل كل من الركائز السبع للتوطين وضمان المساءلة. عند الضرورة ، يمكن تكييفها مع جهات فاعلة مختلفة ، بما في ذلك مسارات عمل الصفقة الكبرى والفرق القطرية الإنسانية والمجموعات ومجموعات العمل والجهات الفاعلة الدولية والمنظمات الوطنية.

فرص لمزيد من البحث



تشير النتائج إلى أن الاستعداد للمساعدة النقدية والقوائم يمكن أن يساعد في تحويل السلطة نحو الجمعيات الوطنية ، ولكن نظرًا لأنه لم يكن هدفًا صريحًا لهذا البحث ، فإن المزيد من العمل سيكون مفيدًا للكشف عما إذا كان قد تم ذلك وكيف فعل ذلك ، وتحت أي ظروف كان ذلك أكثر ناجح.



Photo: © Fajar Dok / IFRC



{لا تتوفر جميع الموارد باللغة العربية}

تسريع التوطين من خلال الشراكات (٢٠١٩) مسارات التوطين: إطار عمل نحو استجابة إنسانية بقيادة محلية في عمل قائم على الشراكة. جيم شماليينباخ مع كريستيان أيد ، كير ، تيرفند ، أكشن إيد ، كافود ، أوكسفام.

علي، د (٢٠٢٠). إشعار بسحب عضوية أديسو من النظام الأساسي لشبكة توصيل النقد التعاوني. رسالة إلى شيلا ثورنتون ، منسقة الشبكة التعاونية لتسليم النقد وأعضاء شبكة توصيل النقد التعاوني. ١٧ سبتمبر ٢٠٢٠.

المنفي، م. و آخرون (٢٠٢٠) من أين تأتي الأموال؟ عشر حقائق مبسطة حول تمويل استجابات الحماية الاجتماعية لكوفيد-١٩. مذكرة السياسة والتقنية رقم ٢٣. البنك الدولي واليونيسيف ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. نوفمبر ٢٠٢٠. المصدر: <http://documents1.worldbank.org/curated/en/737761605775837011/pdf/Where-is-the-Money-Coming-From-Ten-Stylized-Facts-on-Financing-Social-Protection-Responses-to-COVID-19.pdf>

أوستن، ل. و شيسكس، س. (٢٠١٨) حالة التكامل: العمل معًا داخل الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في النزاعات المسلحة وحالات العنف الأخرى اللجنة الدولية للصليب الأحمر والصليب الأحمر البريطاني

أوستن، ل. و فريز، ج. (٢٠١٨) تقييم دعم الاستعداد النقدي للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر ٢٠١٥-٢٠١٧. الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر واللجنة الدولية للصليب الأحمر.

أيوبي، ي. و آخرون. (٢٠١٧) تحقيق نظام بيئي إنساني أكثر ملاءمة وملاءمة للغرض في المحيط الهادئ. مركز القيادة الإنسانية ، جامعة فيجي الوطنية والمجموعة الاستشارية الإنسانية.

بارليت، ف. (٢٠١٨) محلي قدر الإمكان ودولي حسب الضرورة: فهم القدرات والتكامل في العمل الإنساني. لندن: معهد التنمية الخارجية. <https://odi.org/en/publications/as-local-as-possible-as-international-as-necessary-understanding-capacity-and-complementarity-in-humanitarian-action>

بارليت، ف. (٢٠١٩) إعادة التفكير في القدرات والتكامل من أجل عمل إنساني محلي أكثر. مجموعة السياسة الإنسانية: معهد التنمية الخارجية.

بارليت، ف. و آخرون (٢٠١٩) العمل الإنساني المحلي في جمهورية الكونغو الديمقراطية: القدرة والتكامل. لندن: معهد التنمية الخارجية. المصدر: www.odi.org/publications/11292-local-humanitarian-action-democratic-republic-congocapacity-and-complementarity

بويل، ل. و آخرون. (٢٠٢١) مراجعة وحدات الاستجابة للطوارئ. الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

الصليب الأحمر البريطاني / خدمات الإغاثة الكاثوليكية (٢٠١٨) جزر فيرجن البريطانية: تقييم النظام النقدي المشترك.

الصليب الأحمر البريطاني (٢٠٢١) الخرائط النقدية: من يفعل ماذا وأين في الحركة باستخدام النقود؟ متاح على: <https://cash-hub.org/resources/cash-maps/#map2>

مركز المساعدات النقدية والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (٢٠٢٠) الربط بين النقد الإنساني والحماية الاجتماعية: التعلم من مناهج ثمانية بلدان لاستخدام المساعدة النقدية والقوائم استجابة لكوفيد-١٩.

الملحق 1: المخبريون الرئيسيون

الاسم	دوره/ها	المنظمة
كارلوس ألبرتو أكويجي ماتياس	منسق برنامج التحويلات النقدية / الاستعداد / الاسترداد ، أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	الصليب الأحمر الأمريكي
تيريز كاري	الرئيس	الصليب الأحمر لجزر البهاما
ميركو توماسي	المستشار التقني الإقليمي للشؤون الإنسانية ، داكار	الصليب الأحمر البلجيكي
إيناس دالموا	مستشارة النقد والأسواق	الصليب الأحمر البريطاني
بول جنكينز	مستشار تنمية الجمعية الوطنية	الصليب الأحمر البريطاني
سامي ميوغواه	مندوب التأهب النقدي الإقليمي والحماية الاجتماعية ، منطقة الجنوب الأفريقي	الصليب الأحمر البريطاني
حمدجودة م. محمد	المندوب الإقليمي للمساعدات القائمة على النقد ، غرب ووسط أفريقيا	الصليب الأحمر البريطاني
باسيل رامبو	مستشار النقد والأسواق	الصليب الأحمر البريطاني
دانيال وانويوكي	مدير برنامج ، كينيا	الصليب الأحمر البريطاني
هورتنس سومي هين	منسق الأمن الغذائي وسبل العيش	الصليب الأحمر في بوركينا فاسو
فاليري كواندا كيسو	نائب منسق الأمن الغذائي وسبل العيش / مسؤول تنسيق المساعدة النقدية والقسائم	الصليب الأحمر في بوركينا فاسو
ناديج إرامبونا	مسؤول تنسيق المساعدة النقدية والقسائم	الصليب الأحمر البوروندي
بابلو هولم نيلسن	ثراوكالو دقنلا ةرادإ - فيملاعلا ةرفطلا بودنم	الصليب الأحمر الدنماركي
لوتا بولسن	مندوبة تنمية الجمعية الوطنية العالمي، المكتب الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	الصليب الأحمر الدنماركي
كالكيდან بيليت	منسق برنامج التحويلات النقدية	الصليب الأحمر الإثيوبي
دينيس باري يانجا	منسق العمليات ، وفد كتلة جزر المحيط الهندي	الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر
غلوريا كوينججا	مندوب العمليات ، زامبيا	الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر
جيانلوكا ريجوليو	المنسق الإقليمي لمساعدة النقد والقسائم ، أوروبا	الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر
جوروداتا شيرودكار	مندوب سبل العيش ، ميانمار	الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر
كوري ستيدمان	موظف الأول للتوطن	الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر
كيت بنيري	رئيس المكتب الفرعي ، ولاية راخين، ميانمار	الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر
فريدريك اورمبا	موظف تقني وطني للمساعدة النقدية والقسائم	الصليب الأحمر الكيني
مو ثيدا وين	نائب مدير إدارة الكوارث	الصليب الأحمر في ميانمار
راميش غمير	منسق عمليات صندوق الطوارئ للإغاثة من الكوارث	الصليب الأحمر النيبالي
يازي أمادو	منسق المساعدة النقدية والقسائم الوطنية	الصليب الأحمر النيجر
فام ثانه بلدي	مسؤول تنسيق المساعدة النقدية والقسائم	الصليب الأحمر الفيتنامي
إليتا تشيلمبو	موظف النقدية	الصليب الأحمر الزامبي

الملحق 2: أسئلة المقابلة شبه المنظمة

التوطن، الاستعداد للمساعدة في النقد والقسائم والمساعدة النقدية والقسائم

خلفية

1. كيف يمكنك تحديد الأسئلة وكيف ستبدو الاستجابة المحلية التي تتخيلها؟ أي من أبعاد التوطن السبعة (التمويل، والشراكات، والقدرات، والمشاركة، والتنسيق، والرؤية وتأثير السياسة) تعتقد أنه الأكثر أهمية ولماذا؟
2. ما هو تاريخ الجمعية الوطنية لبرامج المساعدة النقدية والقسائم (السنة التي بدأت فيها، ونوع وحجم الردود، وآليات التسليم المستخدمة، وما إلى ذلك) وما هي استجابات المساعدة النقدية والقسائم التي تقوم بتنفيذها حاليًا؟

استعداد المساعدة النقدية والقسائم

3. . هل مرت الجمعية الوطنية بعملية الاستعداد النقدي؟ متى تم ذلك، ولماذا، وماذا يتكون؟ ما هو تأثير ذلك في رأيك على الجمعية الوطنية؟
4. ما هي التغييرات (على وجه التحديد من حيث التمويل، والشراكات، والقدرات، والمشاركة، والتنسيق، والرؤية، وتأثير السياسة) التي شاهدتها في الجمعية الوطنية نتيجة الاستعداد للمساعدة في النقد والقسائم / منذ أن بدأت في استخدام المساعدة النقدية والقسائم؟ ما هي الاختلافات التي أحدثها هذا، وإلى أي مدى تعتقد أنه يمكن عزوها إلى عملية الاستعداد للمساعدة في النقد والقسائم؟
5. إلى أي مدى تجاوزت هذه التغييرات استجابة المساعدة النقدية والقسائم وساهمت في تغييرات تنظيمية أوسع داخل الجمعية الوطنية؟
6. ما هي النجاحات والتحديات الرئيسية في عملية الاستعداد للمساعدة في النقد والقسائم وكيف تم التغلب على هذه الأخيرة؟ كيف تعاملت مع هؤلاء؟
7. في أي المجالات الرئيسية تخطط لتعزيز برامج المساعدة النقدية والقسائم الخاصة بك في المستقبل؟
8. ما الذي يجب وضعه لضمان استدامة الاستعداد للمساعدة في النقد والقسائم؟
9. هل تعتقد أن برامج المساعدة النقدية والقسائم الخاصة بك قد غيرت تصورات الجمعية الوطنية من قبل الفاعلين الدوليين والحكومة والجهات المانحة؟ إذا كانت الإجابة نعم، فكيف؟
10. بالنسبة للجمعيات الوطنية الأخرى التي تتطلع إلى تعزيز قدراتها في مجال المساعدة النقدية والقسائم وزيادة دورها / ظهورها في الاستجابة الإنسانية، ما هي النصائح الأساسية أو نقاط التعلم التي ستشاركها معها، من تجربتك الخاصة؟

11. أي أسئلة / تعليقات أخرى؟

تنمية الجمعية الوطنية والاستعداد للمساعدة في النقد والقوائم

1. ما هي في رأيك تحديات وفرص تنمية الجمعية الوطنية للجمعيات الوطنية وشركائها داخل الحركة؟
2. إلى أي مدى رأيت أن عمليات تنمية الجمعية الوطنية تساهم في أي من الركائز السبع للتوطن (الشراكات؛ القيادة؛ التنسيق والتكامل؛ المشاركة؛ السياسة والتأثير والدعوة؛ الرؤية؛ القدرة [الجودة، الملائمة، النطاق والوصول للخدمات]؛ التمويل) وهل لديكم أمثلة محددة على ذلك؟
3. في تجربتك، ما هي العوامل الرئيسية التي تساهم في نجاح أي عملية تنمية الجمعية الوطنية؟
4. ما هي العوائق والتحديات الرئيسية التي تواجهها الجمعية الوطنية وشركائها في تنمية الجمعية الوطنية وكيف تم التغلب عليها؟
4. ما الذي يجب وضعه لضمان استدامة أي عملية تنمية الجمعية الوطنية؟
6. في تجربتك، كيف تقارن الاستعداد للمساعدة في النقد والقوائم مع عمليات تنمية الجمعية الوطنية الأخرى؟ ما هي الاختلافات الرئيسية والمزايا، والعيوب، والفرص، والتحديات؟
7. من واقع تجربتك، كيف تتناسب الاستعداد للمساعدة في النقد والقوائم مع عمليات تنمية الجمعية الوطنية الأخرى، مثل الاستعداد من أجل استجابة فعالة؟ ماذا ترى من التداخلات والاختلافات؟ (على سبيل المثال، في العملية، والأهداف والغايات، ونقاط الدخول، والمتطلبات الأساسية، والمعالم الرئيسية)
8. بالإضافة إلى زيادة قدرة المساعدة النقدية والقوائم، إلى أي مدى تعتقد أن الاستعداد للمساعدة في النقد والقوائم يمكن / لا يساهم في التطوير التنظيمي للجمعية الوطنية الأوسع نطاقاً ويدعمه؟

الملحق 3: الاستعداد النقدي من أجل استجابة فعالة

الاستعداد النقدي من أجل استجابة فعالة هو مبادرة لتنمية الجمعية الوطنية، والتي تركز على بناء قدرة الجمعية الوطنية لتقديم استجابة عالية الجودة وفي الوقت المناسب. إلى جانب مناهج تنمية الجمعية الوطنية الأخرى مثل استعداد الجمعية الوطنية من أجل استجابة فعالة، فقد تم تصميمه لتحسين ملاءمة خدمات الجمعيات الوطنية وجودتها والوصول إليها واستدامتها (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، ٢٠١٣)، وتعميم المساعدة النقدية والقوائم في عملياتها وضمان الاستعداد المؤسسي للاستجابة للكوارث.

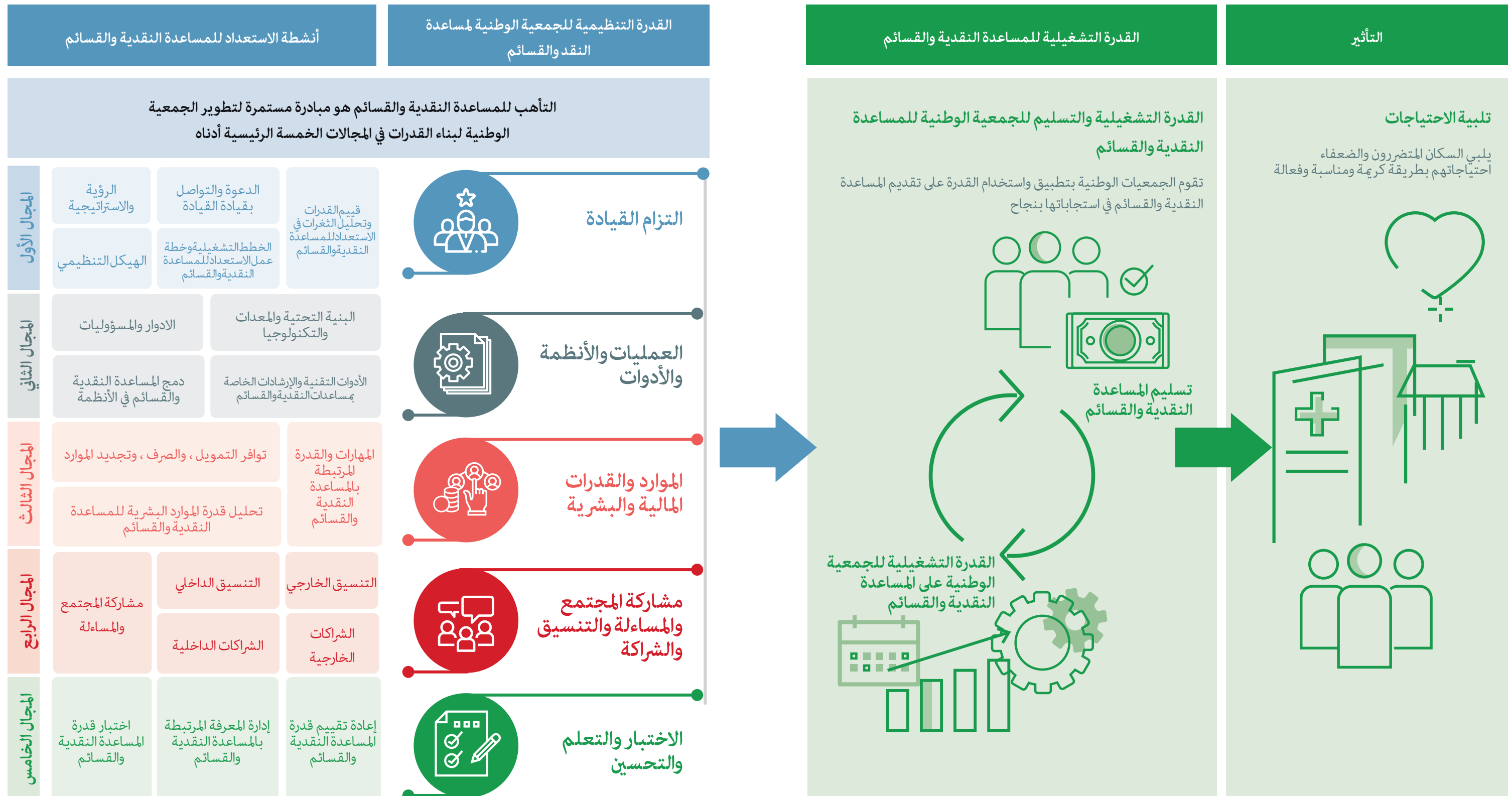
يُعد الاستعداد للمساعدة النقدية والقوائم نهجاً شاملاً للتطوير التنظيمي، ويهدف إلى أن يستمر ما بين ثلاث وخمس سنوات، ويهدف إلى تعزيز قدرة المساعدة النقدية والقوائم الداخلية للجمعية الوطنية ودورها الخارجي في الاستجابة (مجموعة العمل النقدية الأقران، ٢٠٢٠). يغطي الاستعداد للمساعدة النقدية والقوائم خمس مجالات رئيسية، كما هو موضح في نظرية التغيير (انظر الشكل 2).



Photo: © Elina Chilemba / IFRC

الاعاقبة حاجت س ل ج أ ن م يدقن ل ا دادعت س ال ا 3: ق ح ل م ل ا

تعتبر الجمعية الوطنية جاهزة للنقد والقوائم عندما تكون قادرة ، ومن المرجح أن تقدم المساعدة المناسبة في شكل مساعدة نقدية وقوائم قابلة للتطوير وفي الوقت المناسب وخاضعة للمساءلة



عملية الاستعداد النقدي: نظرية التغيير. المصدر: مجموعة عمل الأقران النقدية (2020)

الشكل 2: عملية الاستعداد النقدي: نظرية التغيير. المصدر: مجموعة العمل النقدية الأقران (٢٠٢٠)

يُمكن التقييم الذاتي الأولي الجمعية الوطنية وشركائها من تحديد الأولويات الرئيسية للعمل وتصميم الاستعداد للمساعدة في النقد والقوائم وفقاً للسياق والاحتياجات والتنظيم. بمجرد الانتهاء، تدرج الأنشطة في خمس مسارات عمل:

1. التزام القيادة: العمل على ضمان تأييد الإدارة العليا، ودمج المساعدة النقدية والقوائم في استراتيجيات الجمعية الوطنية ووضع خطة عمل.

2. العمليات والأنظمة والأدوات: تطوير إجراءات التشغيل القياسية (إجراءات التشغيل القياسية، وإدراج المساعدة النقدية والقوائم والأسواق في أدوات تقييم الاحتياجات وتحليل السياق وتحديث أدوات المراقبة.

3. الموارد والقدرات المالية والبشرية: تعزيز النظم المالية؛ تدريب المتطوعين والموظفين في جميع أنحاء المنظمة.

4. إشراك المجتمع والمساءلة والتنسيق والشراكة: إنشاء مجموعة العمل النقدية الداخلية، والمشاركة الفعالة في آليات تنسيق النقد الخارجي بما في ذلك، مجموعة العمل النقدية

5. الاختبار والتعلم والتحسين: التدريبات التثقيفية وتجريب الأدوات والتقنيات والنهج للمساهمة في التعلم والتحسين المستمر.



Photo: © Emil Helotie / Finnish Red Cross

